

الحوكمة

تقرير حوكمة الشركات عن العام 2024

تلتزم مجموعة زين بإطار حوكمة شركات قوي كركيزة أساسية لنجاحها، وكونها مشغلاً رائدًا في قطاع الاتصالات، تدرك زين الدور الحاسم للحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة وخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. في العام 2024، عززت زين استراتيجيتها لحوكمة الشركات من خلال نهج استراتيجيتها الجديدة 4WARD التي تركز على أربع محركات نمو، حيث يعتمد كل محرك نمو في هذه الاستراتيجية على 3 مسرعات، وهي تستهدف دمج التكنولوجيات الرقمية في جميع جوانب الأعمال، وجمع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والابتكارات، والعمل على تطوير البنية التحتية الرقمية كركيزة أساسية لتسريع التحول الرقمي، مع وضع أصحاب المصلحة في صميم ممارسات الحوكمة.

تتماشى استراتيجية حوكمة الشركات في زين بشكل سلس مع إطار عمل استراتيجية 4WARD الذي يركز على سعادة العملاء، الخدمات الرقمية، الهدف والتأثير، وتلعب هذه القوى دوراً أساسياً في التزام الشركة بتقديم تجربة استثنائية مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة.

تضع زين عملاتها في صميم جميع قراراتها، ويمتد هذا المبدأ ليشمل حوكمة الشركات حيث تُصمم السياسات والممارسات لتركز على العملاء وبناء الثقة والولاء ودعم الشفافية، ويعطي مجلس الإدارة الأولوية دائماً لرضا العملاء من خلال ضمان أن تعكس القرارات الاستراتيجية احتياجات وتوقعات قاعدة عملاء زين المتنوعة، وخلال هذا العام، تمت مراجعة العديد من السياسات الرئيسية وتحسينها واعتمادها لتعزيز هذا الالتزام.

الابتكارات الرقمية

باعتبارها شركة قائمة على التكنولوجيا، قامت زين بدمج الابتكارات الرقمية في إطار عمل حوكمة الشركات الخاص بها، ويشرف مجلس الإدارة على مبادرات التحول الرقمي لضمان توافيقها مع معايير الصناعة والمتطلبات التنظيمية، ومن خلال دمج الحوكمة الرقمية في استراتيجية زين، عززت زين مكانتها كرائدة في الابتكار التكنولوجي، حيث يشمل إطار الحوكمة سياسات شاملة لحماية بيانات العملاء والتنظيم، والتخفيف من المخاطر الإلكترونية، ويراقد المجلس بنشاط التطورات التكنولوجية لضمان أن الاستثمارات الرقمية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للشركة ومصالح أصحاب المصلحة.

تشكل الحوكمة الموجهة بالهدف جوهر استراتيجية زين، حيث تلتزم الشركة بشدة بمواءمة أعمالها مع الأهداف البيئية والمجتمعية الأوسع، وضمان أن تسهم كل قراراتها في تحقيق تأثير هادف.

مسرعات النمو الـ 12

يعزز إطار حوكمة الشركات في زين مسرعات النمو الـ 12، وهي تمثل مجموعة من المبادرات الاستراتيجية المصممة لتعزيز الأداء، وللتخفيف من المخاطر، وتقديم قيمة طويلة الأجل، وتعكس هذه المسرعات التزام زين بالتحسين المستمر والابتكار في الحوكمة.

أدى التزام زين بمبادئ الحوكمة إلى تحسين مكانتها في الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ ESG، مما يعكس ريادة الشركة في الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والتميز في الحوكمة، ففي العام 2024، وافق مجلس الإدارة على سياسة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تهدف إلى ضمان التزام الشركة بمعايير عالية للحوكمة وإدارة العمل والممارسات المستدامة، بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية ومتطلبات الامتثال.

تتولى إدارة الحوكمة مسؤولية مراقبة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وضمان الالتزام بأفضل الممارسات، والامتثال التنظيمي، والانسجام مع قيم الشركة، حيث ترفع الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة بشأن أي تحديثات أو متطلبات تحتاج إلى التنفيذ أو الحصول عليها.

كما وافق مجلس الإدارة على سياسة مراقبة الحوكمة البيئية والاجتماعية وأي تعديلات جوهرية عليها، ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم فعالية السياسة والممارسات المرتبطة بها، حيث يوفر التوجيه الاستراتيجي لتحقيق التوافق بين أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وأهداف الشركة.

ومع تقدم زين نحو المستقبل، فإنها ستواصل إعطاء الأولوية للاستثمار في التكنولوجيا المتطورة لضمان تكيف ممارسات الحوكمة مع التحديات والفرص التي يجلبها العصر الرقمي، كما تهدف الشركة إلى دمج مبادئ الـ ESG بشكل أكبر في عملياتها، مع التركيز على الطاقة المتجددة وتنمية المجتمع والممارسات التجارية الأخلاقية، وتلتزم زين بتعزيز تنوع مجلس الإدارة من خلال دمج مجموعة واسعة من وجهات النظر لدفع الابتكار واتخاذ قرارات فعالة.

في العام 2024، قام المساهمون بانتخاب عضو مجلس إدارة مستقل ثان يتمتع بخبرة في مجالات التمويل والتعليم العالي والحوكمة والتخطيط الاستراتيجية، مما زاد نسبة الأعضاء المستقلين إلى 20% في تشكيلة المجلس، من خلال التصويت في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

من خلال تعزيز تعاونها مع أصحاب المصلحة، تسعى زين لضمان أن تعكس ممارسات الحوكمة لديها احتياجات وتوقعات جميع الأطراف ذات العلاقة، إذ يؤكد

إطار حوكمة الشركات في زين على أهمية المشاركة الفعالة مع أصحاب المصلحة، مما يعزز التزامها بالشفافية والمساءلة والدور الحاسم الذي يلعبه أصحاب المصلحة في توجيه استراتيجية الشركة.

يستمر مجلس الإدارة في قيادة أخلاقيات العمل، وتعزيز ثقافة النزاهة والمرونة، بالإضافة إلى ذلك، يؤكد تركيز زين على الإفصاح المتكامل وإصدار تقارير الاستدامة مدى التزامها بالشفافية والمساءلة، ومن خلال معالجة المخاطر الناشئة، وتعزيز مشاركة المساهمين، ومواءمة ممارساتها مع المعايير العالمية، تضع زين نفسها كشركة رائدة في حوكمة الشركات، مستفيدة من الابتكار والاستدامة لتحقيق نتائج ذات تأثير إيجابي، وتظل الشركة استباقية في مراقبة التطورات التنظيمية والاستجابة لها، لضمان الامتثال والحفاظ على مكانتها كشركة رائدة في الحوكمة.

تعد حوكمة الشركات في مجموعة زين شهادة على التزام الشركة بالتميز والشفافية والاستدامة، ومن خلال استراتيجية 4WARD، تواصل زين وضع العملاء في قلب عملياتها، واحتضان الابتكار الرقمي، ومواءمة أفعالها مع تأثيرات ذات مغزى، ومع إطار حوكمة قوي، تضع الشركة نفسها بشكل جيد للتعامل مع تحديات بيئة الأعمال الحديثة مع تقديم قيمة استثنائية لأصحاب المصلحة.

ومع انتقال زين إلى المستقبل، سيظل التزامها بالتميز في الحوكمة قوة دافعة وراء نجاحها، مما يضمن استمرار الشركة في القيادة بهدف ونزاهة وابتكار.

يوصل مجلس الإدارة الإشراف على استراتيجية الاستدامة للشركة لضمان خلق قيمة مستدامة... ويركز المجلس في ذلك على تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل تشمل: الأداء المالي، التأثير المجتمعي، والاستدامة البيئية.

خلال العام الأخير... حققت الشركة العديد من الإنجازات التي تبرز نهجها الشامل في توفير الاتصال الهادف، حيث أحرزت تقدماً في جهودها لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية باعتماد أهدافها المناخية من مبادرة الأهداف القائمة على العلم (SBTi)، وحافظت على تصنيفها المتقدم في المشروع العالمي للكشف عن الكربون (CDP) عند مستوى A- للعام الرابع على التوالي، بالإضافة إلى ذلك، قامت زين بإجراء ضمان معقول لأول مرة على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاقين 1 و2 لضمان تحقيق المزيد من الدقة والشفافية في مؤشرات التقارير البيئية لعملياتها.

أطلقت الشركة أيضاً معيار التسويق والاتصالات المسؤول الذي يعكس التزامها بالممارسات الأخلاقية وتحقيق مبادئ الشفافية، وضمان الاشتغال والتنوع

والإنصاف وحماية الفئات الضعيفة، كما وسعت زين عملياتها لفحص الموردين على المخاطر المتعلقة بالاستدامة لتغطية عدد أكبر من الموردين عبر عملياتها، بالإضافة إلى تحديث استبيان التقييم الذاتي للموردين ليشمل جوانب تتعلق بصافي الانبعاث الصفرية، التنوع البيولوجي، وإمكانية التتبع.

وفيما يتعلق بحقوق الأطفال... أطلقت الشركة حملة #لكل_طفل_حقوق_بهدف زيادة الوعي بالتهديدات الحرجة التي يواجهها الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاعات، وقد حققت هذه الحملة أكثر من 16.5 مليون تفاعل عبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة.

في بيئة عالمية تتغير بسرعة، تعطي زين الأولوية لإدارة المخاطر بشكل فعال والقدرة على التكيف لمعالجة التحديات مثل ضعف سلاسل التوريد والاضطرابات الجيوسياسية، ومن خلال إطار تنظيمي قوي، تلتزم زين بالمعايير العالية للحوكمة والسلوك التجاري الأخلاقي، ويضمن مجلس الإدارة الامتثال للمعايير العالمية، وتحويل هذه التوجيهات إلى استراتيجيات وسياسات قابلة للتنفيذ.

تستند ثقافة زين إلى الاشتغال والتنوع والإنصاف والنزاهة والشفافية، وهي مسترشدة بميثاق سلوكيات العمل، ومن خلال الامتثال للوائح هيئة أسواق المال (CMA) في الكويت، تتماشى زين مع إطار حوكمة موحد يهدف إلى تحسين العمليات وتعزيز أفضل الممارسات، ويسلط قانون السلوك الخاص بالشركة الضوء على التزامها بالمعايير الأخلاقية، مدعوماً ببرامج تدريب شاملة للموظفين متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة التي تتعامل مع زين.

تظل الشفافية ركيزة أساسية في نهج زين، حيث إن الإفصاحات الواضحة حول مبادئ الـ ESG وإدارة المخاطر تعزز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة.

يسلط هذا التقرير الضوء على كيفية دمج زين مبادئ ESG في استراتيجياتها للعام 2024، وتحقيق التوازن بين الامتثال والابتكار والتأثير المجتمعي للقيادة في الحوكمة ودفع النمو المستدام.

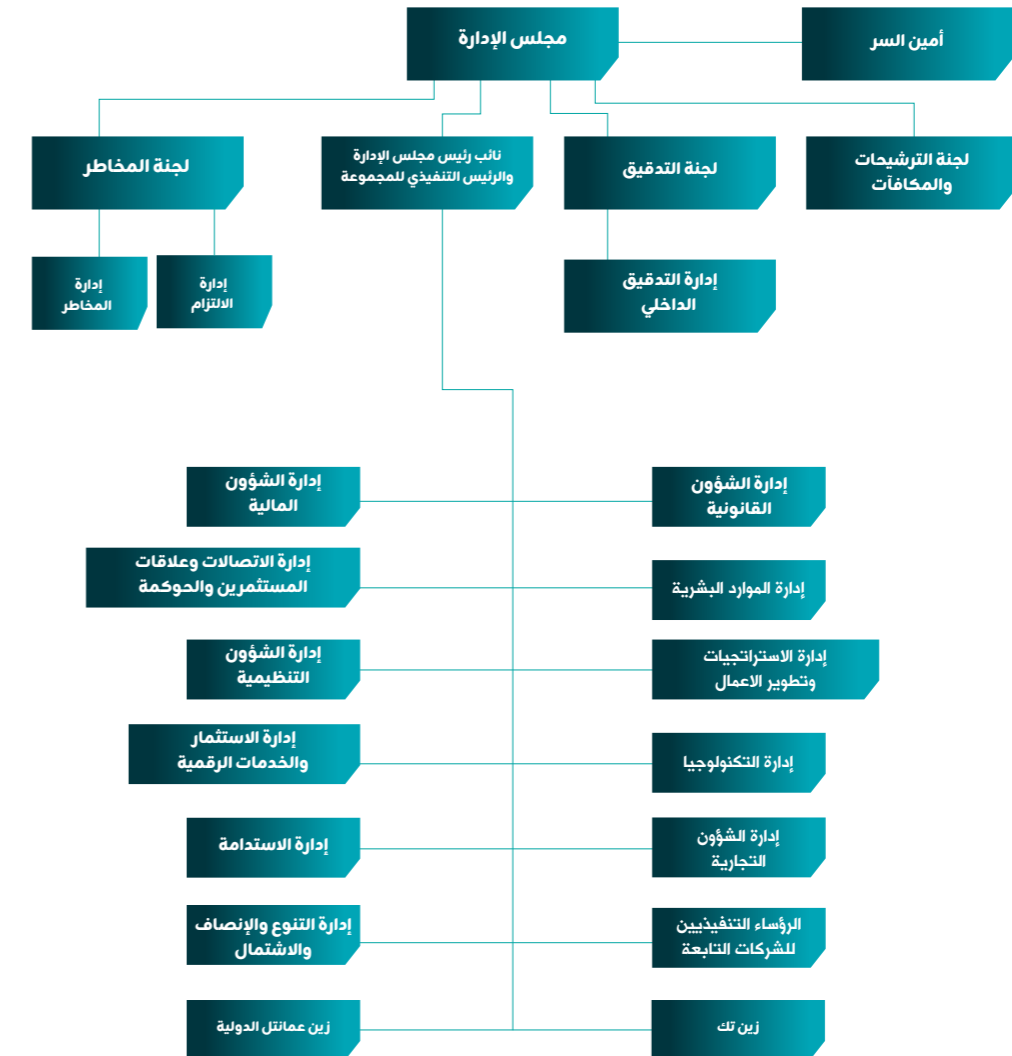
في العام 2024، حصلت زين على جائزة "أفضل شركة في الحوكمة المؤسسية" في الكويت من وورلد فاينانس للسنة الرابعة على التوالي، وهي دورية متخصصة في قطاع المال وجاء تتويج زين تقديراً لنزاهة وشفافية ممارساتها في مجالات الحوكمة.

اعتمد مجلس الإدارة تقرير حوكمة الشركات للعام 2024، الذي تم إعداده وفقاً للقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الحكومية والتنظيمية ذات الصلة في الكويت، هذا التقرير يمكن الوصول إليه على الموقع الإلكتروني للشركة: www.zain.com.

القاعدة الأولى : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

إن إنشاء الإطار المناسب لاتخاذ القرار يعد من ركائز الحوكمة السليمة للشركات، ويعتمد ذلك على تحديد المسؤوليات وتقديم تقارير شفافة تضمن فهم ومراقبة تطور الشركة.

فيما يلي شكل توضيحي لإطار عمل الشركة:



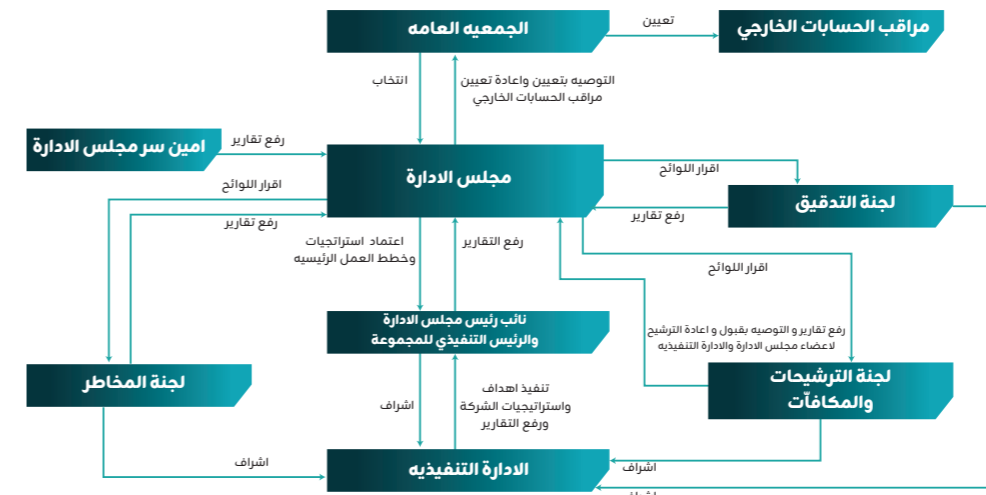
تشكيل مجلس الإدارة للفترة 2023 - 2026

تتضمن القائمة التالية شرحاً مختصراً عن أعضاء مجلس الإدارة، تشمل معلومات عن تاريخ التعيين، الخلفية التعليمية والمهنية لكل عضو بالإضافة إلى طبيعة المنصب:

تشكيل مجلس الإدارة

الاسم	تصنيف العضو	المؤهل العلمي	الخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/التعيين
أسامة عثمان الفريح رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة الأعمال	24 عاماً من الخبرة في قطاعات الاستثمار الصناعة والمصارف والطيران والسياحة والفنادق والنقل	11 أبريل 2023
بدر ناصر الخرافي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	تنفيذي	بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية ماجستير إدارة الأعمال	القطاع الصناعي والمصرفي قطاعات الاستثمار والأعمال، قطاع الاتصالات، والهندسة الميكانيكية، والمؤسسات غير الربحية	25 يونيو 2024
عبد الرحمن محمد إبراهيم العصفور	مستقل	بكالوريوس إدارة الأعمال بتخصص في المحاسبة	خبرات تقنية في تطبيق حلول تكنولوجيا المعلومات وخبرات في مجال التدقيق والمالية	11 أبريل 2023
د. سعد أحمد الناهض	مستقل	بكالوريوس تخصص هندسة كهربائية واتصالات وتخصص مساند إدارة أعمال - ماجستير إدارة الأعمال - دكتوراه في التمويل	خبرة واسعة في الحوكمة المصرفية، حيث عمل في بنك الكويت المركزي وشارك في تطوير سياسات الرقابة، يشغل مناصب قيادية بالصندوق الكويتي للتنمية ومؤسسة ILM، شارك في لجان حكومية مهمة وعمل بمركز أبحاث الطاقة بمعهد الكويت للأبحاث العلمية	25 يونيو 2024
طلال بن سعيد المعمري ممثل شركة فجر النسيم	غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة الأعمال	خبرة في الشؤون المالية قطاع الاتصالات	11 أبريل 2023
زكي بن هلال بن سعود البوسعيدي ممثل شركة جوهرة جبلة	غير تنفيذي	ماجستير الإدارة العامة	23 عاماً في قطاعات الخدمة المدنية خدمات الموانئ والاستثمار والتأمين والاتصالات	11 أبريل 2023
عاطف بن سعيد بن راشد السيابي ممثل شركة عبير الشروق	غير تنفيذي	بكالوريوس هندسة في أجهزة الكمبيوتر تكنولوجيا الشبكات	20 عاماً في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتطوير الأعمال والحلول التكنولوجية المبتكرة ونظم المعلومات، بالإضافة إلى الاستثمار والاتصالات	11 أبريل 2023
علاء الدين بيت فاضل ممثل شركة دانة القبلة	غير تنفيذي	بكالوريوس هندسة كهربائية إلكترونية	21 عاماً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	11 أبريل 2023
ناصر بن سليمان الحارثي ممثل شركة نسيم الدلتا	غير تنفيذي	ماجستير إدارة الأعمال	25 عاماً في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية والمالية	11 أبريل 2023
يوسف خالد العبدالرزاق	غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة الأعمال بتخصص في المالية	خبرات في مجال التدقيق والاستثمارات ضمن قطاعات الاحتياطي العام والمحافظ والصناديق الاستثمارية	11 أبريل 2023
حتمل فاروق القاضي	أمين السر	ماجستير قانون	المحاماة والاستشارات القانونية، قطاع الاتصالات	12 مايو 2015

- قانون الشركات 2016\1
- هيئة اسواق المال: قانون 2010\7
- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات قانون 2014/37
- كتاب قواعد بورصة الكويت
- جهاز حماية المنافسة: قانون 2007\10
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد: قانون 2016\2
- هيئة اسواق المال: قرار رقم 2015/72



اجتماعات مجلس الإدارة في العام 2024

اجتمع مجلس الإدارة 11 مرة خلال العام 2024، ويكون الاجتماع - في كل الأحوال - بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه، وذلك بأي وسيلة بما فيها وسائل الاتصال الحديثة، ويتعين على رئيس المجلس القيام بالدعوة لعقد اجتماع طارئ، وذلك في حالة ما إذا قدم إليه طلب كتابي من عضوين على الأقل يتضمن ذلك، ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة التي يحددها مجلس الإدارة ويجوز اتخاذ القرارات بالتمرير، على أن يكون ذلك بموافقة جميع أعضاء المجلس، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.

تنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

يلعب أمين سر مجلس الإدارة دوراً محورياً في ضمان كفاءة المجلس والامتثال للقوانين واللوائح وأفضل الممارسات. يشمل ذلك تنظيم وإدارة اجتماعات المجلس واللجان، بما في ذلك إصدار الإشعارات في الوقت المناسب، وإعداد جداول الأعمال، وتوزيع المواد قبل ثلاثة أيام على الأقل من الاجتماعات. ويتحمل أمين السر مسؤولية توثيق محاضر الاجتماعات بدقة، والتي تُعد سجلات رسمية للمناقشات والقرارات ونتائج التصويت، وضمان إتاحتها لجميع أعضاء المجلس.

بصفته حلقة وصل حيوية بين المجلس والإدارة التنفيذية، يضمن أمين السر تزويد الأعضاء بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب، مع الحفاظ على التوافق مع السياسات القانونية والتنظيمية والداخلية. ويتعاون بشكل وثيق مع رئيس المجلس لدعم إعداد جداول الأعمال، وتتبع نتائج الاجتماعات، وضمان تنفيذ القرارات المعتمدة من المجلس وفقاً لسياسات الشركة. علاوة على ذلك، يسهل أمين السر عملية تعريف الأعضاء الجدد بالمجلس من خلال برامج تعريف شاملة تتضمن نظرة عامة على عمليات الشركة وإطار الحوكمة ونتائج الأداء ومفاهيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والخطط الاستراتيجية.

يتولى أمين السر الإشراف على السجلات في الشركة، بما في ذلك توثيق اللجان وعمليات العضوية والأنشطة المتعلقة بالامتثال. ويتضمن ذلك إعداد السجلات وصيانتها وتحديثها لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع الحفاظ عليها كأرشيفات في الشركة. كما يحرص على إرسال الدعوات إلى الجهات المعنية لحضور اجتماعات المجلس واللجان في الوقت المناسب.

لضمان الكفاءة، يواكب أمين السر الاتجاهات العالمية في مجال الحوكمة والتحديات الناشئة وأفضل الممارسات، مع التركيز على قطاع الاتصالات من خلال العمل عن كثب مع إدارة الحوكمة. ويتضمن ذلك أيضاً اطلاع المجلس على تطورات الاستدامة المؤسسية بالتنسيق مع رئيس قسم الاستدامة، مما يضمن مواءمة ممارسات الحوكمة مع الأهداف الاستراتيجية للاستدامة.

يُعد دور أمين سر المجلس أساسياً في تعزيز بيئة تعاونية ومستنيرة، مما يضمن دعم مسؤوليات المجلس المتزايدة بفعالية. ومن خلال الحفاظ على توثيق دقيق، وتيسير التواصل السلس، وتقديم المشورة المتخصصة، يُسهم أمين السر في تعزيز قدرة المجلس على اتخاذ القرارات ومواءمتها مع قيم الشركة وأهدافها.

اسم العضو	اجتماع رقم 1 2024/3/6	اجتماع رقم 2 2024/4/17	اجتماع رقم 3 2024/4/22	اجتماع رقم 4 2024/4/30	اجتماع رقم 5 2024/5/13	اجتماع رقم 6 2024/5/27	اجتماع رقم 7 2024/6/20	اجتماع رقم 8 2024/6/25	اجتماع رقم 9 2024/8/7	اجتماع رقم 10 2024/11/11	اجتماع رقم 11 2024/12/11	عدد الاجتماعات
أسامة عثمان الفريح رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
بدر ناصر الخرافي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
عبد الرحمن محمد ابراهيم العصفور (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
د. سعد أحمد الناهض (مستقل)*								✓	✓	✓	✓	4
طلال بن سعيد المعمري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	10
زكي بن هلال بن سعود البوسعيدي	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	9
عاطف بن سعيد بن راشد السيابي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
علاء الدين بيت فاضل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
ناصر بن سليمان الحارثي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
يوسف خالد العبدالرزاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	10
حتمل فاروق القاضي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	11
نسبة الحضور	%100	%100	%100	%100	%90	%100	%100	%90	%90	%100	%90	

يتضمن الجدول جميع اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام 2024.

* تم انتخاب د. سعد الناهض في 25 يونيو 2024.

* تم تعيين بدر ناصر الخرافي في 25 يونيو 2024 ممثلاً عن شركة أوزتيل.

إقرار العضو المستقل بأنه تتوافر فيه ضوابط الاستقلالية، وترفق نسخة الإقرار مع التقرير.



وزارة التجارة والصناعة

Ministry of commerce and Industry

إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه سعد أحمد محمد سعد الناهض
بطاقة مدنية (أو جواز سفر لغير المقيم) رقم 28.60.91800308
والمرشح كعضو مجلس إدارة مستقل لدى شركة
(شركة الاتصالات المتنقلة - زين)
بأنه تتوافر لدي الشروط التالية:

- 1- انني اتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (2-3) من الفصل الثالث من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.
- 2- أنه يتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

الاسم: سعد أحمد محمد سعد الناهض

التاريخ: ٢٤ - يونيو - ٢٠٢٤

التوقيع:



وزارة التجارة والصناعة

Ministry of commerce and Industry



إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه عبد الرحمن محمد إبراهيم العصفور
بطاقة مدنية (أو جواز سفر لغير المقيم) رقم ٢٨.١.٠.٤.٣.٠.٠.١.٧.٨
والمرشح كعضو مجلس إدارة مستقل لدى شركة
(شركة الاتصالات المتنقلة زين)
بأنه تتوافر لدي الشروط التالية:

- 1- انني اتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (2-3) من الفصل الثالث من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.
- 2- أنه يتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

الاسم: عبد الرحمن محمد إبراهيم العصفور

التاريخ: ١٨ / ٢ / ٢٠٢٥

التوقيع:

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، من بينهم عضوان مستقلان وعضو تنفيذي واحد، وقد وضعت هيئة أسواق المال (CMA) لوائح تهدف إلى ضمان الحوكمة المؤسسية الفعالة من خلال تشكيل مجلس الإدارة وتضمين الأعضاء المستقلين، ويجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، وتهدف هذه اللوائح إلى تحقيق رقابة غير متحيزة وضمان اتخاذ القرارات بشكل متوازن داخل الشركة.

يلعب مجلس الإدارة دوراً إشرافياً حيوياً يضمن استدامة الشركة، وسلوكها الأخلاقي، واتجاهها الاستراتيجي، ويشرف المجلس على الإدارة التنفيذية لضمان توافق العمليات مع مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة والامتثال للقوانين واللوائح، كما يحدد المجلس مهمة الشركة ورؤيتها وأهدافها طويلة الأجل، ويوافق على الاستراتيجيات الرئيسية ويدير المخاطر.

يراقب المجلس الأداء المالي للشركة، ويقوم بمراجعة البيانات المالية، وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية، ويضع إطاراً للحوكمة المؤسسية يشمل مدونة سلوك وسياسات معايير الـ ESG ونظم الرقابة الداخلية، مع الحفاظ على أعلى معايير الإفصاح والشفافية، كما يشرف المجلس على سياسات مكافحة الفساد وغسيل الأموال لضمان توافقها مع القوانين والثقافة المؤسسية.

يحافظ المجلس على تكوينه وفاعليته من خلال الخبرات المتنوعة، والتخطيط لتعاقب الأعضاء، والامتثال للنظام الأساسي للشركة، ويحق لكل مساهم، سواء كان شخصاً طبيعياً أو كياناً قانونياً، تعيين ممثلين في مجلس الإدارة بما يتناسب مع نسبة الأسهم التي يمتلكها، وتقوم الجمعية العامة بانتخاب الأعضاء المتبقين من خلال التصويت السري.

يتم انتخاب الأعضاء لمدة ثلاث سنوات، على أن يشكل الأعضاء المستقلون ما لا يقل عن 20% من المجلس، ويتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بالاقتراع السري، ويتم تشكيل لجان مثل التدقيق والمخاطر والترشيحات والمكافآت للتركيز على أولويات الحوكمة.

يفوض المجلس تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية للإدارة التنفيذية، لضمان توافقها مع قيم الشركة، كما يحل النزاعات المحتملة في المصالح ويقدم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، ويضمن التواصل الشفاف مع المساهمين، وتبقى الاستدامة وسلامة المجتمع من المحاور الأساسية، مما يعزز التزام المجلس بتحقيق الأهداف طويلة الأجل في بيئة تنافسية.

يمثل مجلس الإدارة الكيان الرئيسي المسؤول عن استراتيجية الشركة وسياساتها وأخلاقياتها ومبادرات تطبيق معايير الـ ESG، إذ يضمن المجلس عمل الشركة بشكل مستدام وأخلاقي، وفي توافق مع أهدافها طويلة الأجل، كما يشرف على الإدارة التنفيذية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير العالمية، مع العمل لصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

يحدد المجلس مهمة الشركة ورؤيتها وأهدافها طويلة الأجل، ويوافق على المبادرات الاستراتيجية، ويضمن أن السياسات والممارسات التجارية تعكس قيم الشركة، ويضع المجلس إطاراً قوياً للحوكمة المؤسسية يشمل مدونة سلوك وسياسات الـ ESG، لضمان الممارسات الأخلاقية والنمو المستدام، ويدير المجلس المخاطر بنشاط من خلال تنفيذ سياسات فعالة والإشراف على نظم الرقابة الداخلية وأنظمة الامتثال.

يضمن المجلس تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال مراجعة الأداء المالي والموافقة على البيانات المالية والالتزام بأعلى معايير الإفصاح، كما يضع أطر عمل لمكافحة الفساد وغسيل الأموال، مما يعزز ثقافة النزاهة والامتثال داخل الشركة.

بالإضافة إلى دوره الاستراتيجي، يضمن المجلس تكوينه وفاعليته من خلال تنوع الخبرات والتخطيط لتعاقب الأعضاء، كما يضمن أن الإدارة التنفيذية تنفذ الاستراتيجية المعتمدة بفعالية، مع تفويض المسؤوليات والحفاظ على الإشراف.

يضع المجلس تطبيق معايير الـ ESG كركيزة أساسية في الحوكمة، مع التركيز على الاستدامة وسلامة المجتمعات التي تعمل فيها الشركة، كما يضمن أن السياسات والقرارات تتماشى مع المعايير الأخلاقية والاستراتيجية طويلة الأجل والالتزام بإيجاد قيمة للمساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع، يضع هذا النهج الشركة في موقع قوي للنمو المستدام في بيئة متغيرة.

إنجازات مجلس الإدارة خلال العام 2024

1. اعتماد توصية سياسة توزيع الأرباح السنوية للشركة بما قيمته 35 فلس للسهم الواحد كحد أدنى، وذلك لمدة ثلاث سنوات بداية من توزيعات العام 2026 (هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية) والهدف منها هو الموازنة بين توزيعات الأرباح الحالية، والنمو المستقبلي الذي يدعم سعر السهم مما يعظم حقوق المساهمين.
2. الاستحواذ على شركة IHS الكويت لإدارة الأبراج لدعم مشروع زين - أوريدو وتحقيق رؤية المجموعة بخصوص شركة إدارة الأبراج
3. الاستثمار في عدة شركات تكنولوجية متخصصة في الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل xAI و Articul8 و Intelmatix، بالإضافة إلى الاستثمار في فرص نمو رأسمالي ومصادر إيرادات جديدة من خلال صناديق التكنولوجيا المتقدمة مثل Kadmos Capital، دعمًا لاستراتيجية الشركة.
4. الموافقة على الدخول في عدد من التسهيلات مع البنوك المحلية والعالمية لضمان سير عمل الشركة
5. الموافقة على عدد من السياسات واللوائح التي تساهم في رفع كفاءة العمل خصوصاً التي تتعلق بموضوع المناخ والبيئة والتنوع في بيئة العمل
6. الموافقة على عقد جمعية غير عادية لتعيين عضو مستقل في المجلس وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال
7. تقديم المساندة لأهل السودان والعمل على دعم الموظفين في زين السودان من خلال برنامج Z والذي سعى لإيجاد فرص عمل لذوي الموظفين في داخل السودان او في البلدان التي هاجروا إليها

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتطبيق نظام حيث تتولى لجانته مسؤوليات محددة لتحسين الكفاءة العامة والاستفادة بشكل أفضل من وقت الأعضاء. وبينما تركز هذه اللجان على تقديم التوصيات، يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية الكاملة عن جميع القرارات.

يتيح هذا الهيكل لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على رؤى أعمق حول عمليات الشركة، والمشاركة بنشاط في المناقشات، وتطبيق خبراتهم حيثما يكون الأمر أكثر أهمية. تلعب اللجان دوراً رئيسياً في معالجة القضايا المتعددة التي تركز على المعرفة المتخصصة، مما يمكّن مجلس الإدارة من التركيز على الرقابة الإستراتيجية. يقوم مجلس الإدارة ببناء الثقة بين أصحاب المصلحة ويضمن قدرته على أداء واجباته الإشرافية بفعالية مع الحفاظ على الاستقلال عن الإدارة التنفيذية.

وتتولى اللجان مهمة التحقيق في مسائل محددة، وضمان تنفيذ المهام بدقة وفي الوقت المناسب. ويتم عرض النتائج والتوصيات التي توصلوا إليها على المجلس، إلى جانب خطط العمل التفصيلية للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجان على تنفيذ هذه الخطط من قبل الإدارات ذات الصلة، مما يضمن توافقها مع أهداف مجلس الإدارة.

في زين، تشكلت ثلاث لجان حجر الأساس في إطار الحوكمة: لجنة المخاطر، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافآت. وتلعب كل لجنة دوراً مهماً في دعم مهام مجلس الإدارة، ويتم توضيح مساهماتها في الأقسام التالية.

لجنة المخاطر

- تاريخ التشكيل: 12 مايو 2015

- مدة العضوية: فترة العضوية هي نفسها فترة عضوية مجلس الإدارة، وبمدة لا تتعدى ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

مهام اللجنة:

إن الهدف الأساسي للجنة مخاطر مجلس الإدارة (BRC) هو دعم المجلس في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بتحديد المخاطر وتقييمها والحد منها. وتشمل هذه المخاطر المخاطر التشغيلية والاستراتيجية ومخاطر البيئة الخارجية. وبالتالي، تلعب اللجنة دورًا محوريًا في مراجعة ومراقبة واعتماد السياسات والأطر والعمليات والممارسات المتعلقة بالمخاطر الخاصة بالشركة.

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تحقيق الشركة توازنًا مثاليًا بين المخاطر والعائد عبر العمليات الجارية والمشاريع الجديدة. تتمثل إحدى الوظائف الحيوية للجنة المخاطر في تقييم التعرضات الكبيرة للمخاطر ومراجعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجة هذه المخاطر بشكل فوري. ويتضمن ذلك التدخلات الطارئة والمبادرات المستمرة مثل تخطيط استمرارية الأعمال وتخطيط التعافي من الكوارث. ولتعزيز الفعالية، تنسق اللجنة مع لجنة التدقيق عند الحاجة وتقدم تقارير منتظمة إلى المجلس.

كما تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم مدى كفاية الإجراءات الداخلية لإدارة المخاطر ضمن نطاق مسؤوليتها، وتوصي بإدخال التحسينات اللازمة للمجلس لاعتمادها. ومن خلال الوصول الكامل إلى المعلومات الداخلية، تضمن اللجنة أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتبعها الإدارة التنفيذية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للشركة ونزعتها تجاه المخاطر. كما تعزز ثقافة مؤسسية شاملة لرفع الوعي بالمخاطر وتشجيع السلوكيات والممارسات التي تتعامل بفعالية مع المخاطر في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، يشمل الدور الإشرافي للجنة المخاطر تقييم أداء الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر. ومن خلال الالتزام بالمعايير الصارمة وتعزيز النهج الاستباقي، تسهم اللجنة في تعزيز مرونة الشركة وضمان نجاحها على المدى الطويل.

تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على إدارة الالتزام، لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومعايير الحوكمة. يعمل فريق الالتزام بشكل مستقل ويقوم بإجراء مراجعاته الخاصة لتوفير طبقة إضافية من الحماية. يتم تقديم تقارير منتظمة حول مسائل الامتثال، وتقييم المخاطر، واستراتيجيات التخفيف مباشرة إلى اللجنة، مما يعزز الرقابة الفعالة، والشفافية، والمساءلة.

إنجازات اللجنة خلال العام 2024

- إقرار التعديلات السنوية على سياسات ولوائح واستراتيجية وحدة المخاطر
- الموافقة على تعديلات قابلية المخاطر والتوصية للمجلس بالموافقة عليها
- مراجعة تقارير وحدة المخاطر الربع سنوية وإجراء اللازم للحد من أثر هذه المخاطر
- مراقبة موضوع امن وحماية الشبكات والامن السيبراني للمجموعة والشركات التابعة
- ضم وظيفة الالتزام للجنة المخاطر والبدء في تأسيس وحدة التزام مستقلة وفقا للمعايير العاملة بهذا الخصوص

أعضاء اللجنة

- زكي البوسعيدي (رئيس اللجنة)
- بدر ناصر الخرافي
- طلال بن سعيد المعمرى
- يوسف العبد الرزاق
- عاطف السيابي

اجتماعات اللجنة

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام: 4

اسم العضو	اجتماع 2024/1 2024/3/6	اجتماع 2024/2 2024/5/12	اجتماع 2024/3 2024/8/7	اجتماع 2024/4 2024/11/11
زكي البوسعيدي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
بدر ناصر الخرافي	✓	✓	✓	✓
طلال بن سعيد المعمرى	✓	✓	✓	✓
يوسف العبد الرزاق	✓	✓	-	✓
عاطف السيابي	✓	✓	✓	✓
نسبة الحضور	%100	%100	%80	%100

لجنة التدقيق

- تاريخ التشكيل: 9 يونيو 2011

- مدة العضوية: فترة العضوية هي نفسها فترة عضوية مجلس الإدارة، وبمدة لا تتعدى ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

مهام اللجنة: تلعب لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة دورا هاما في دعم المجلس في مسؤولياته الإشرافية، بما يشمل عدة مجالات رئيسية:

1. ضمان جودة ونزاهة ممارسات المحاسبة، عمليات التدقيق، الرقابة الداخلية، إطار إدارة المخاطر، التقارير المالية، وحوكمة الشركة بشكل عام.
2. تقييم أداء ومؤهلات المدقق المستقل المرخص (المدقق الخارجي).
3. إدارة وتقييم علاقة الشركة بالمدققين الخارجيين.
4. الإشراف على كفاءة وأداء وحدة التدقيق الداخلي.
5. ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الأخلاقية المطبقة.

في حين تظل المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وحوكمة الشركات على عاتق مجلس الإدارة، فإن دور لجنة التدقيق يتمثل في توفير الإشراف والتوجيه المتخصص، ويتضمن ذلك فحص إعداد التقارير المالية، ومعالجة المخاطر التشغيلية والمالية، وضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والأخلاقية، وتقييم أداء كل من وظيفة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين المستقلين، ومن خلال الحفاظ على إطار حوكمة قوي، تساهم لجنة التدقيق في تعزيز نزاهة الشركة وزيادة ثقة أصحاب المصلحة.

إنجازات اللجنة خلال العام 2024

- مناقشة ومتابعة تقارير المدققين الداخليين والخارجيين الفصلية واجراء اللازم لضمان إغلاق الملاحظات الواردة فيها
- إقرار البيانات المالية المجمعة للمجموعة بشكل ربع سنوي، والتوصية بالموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة
- متابعة موضوع المستحقات والديون لدى الشركات التابعة والتنسيق مع الإدارة لإيجاد آلية تحصيل فعالة للتخفيف من أثر المستحقات
- التوصية بتعيين مدقق حسابات جديد للمجموعة شركة KPMG
- تقييم أداء الرؤساء التنفيذيين في المجموعة والشركات التابعة من حيث نسبة إغلاق الملاحظات الواردة في تقرير التدقيق وربطها بمكافأة الأداء السنوية لهم
- الموافقة على تقرير التدقيق السنوي الذي يتلى في الجمعية العامة
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للالتزام تتبع لجنة المخاطر لضمان الاستقلالية التامة فيما يتلق بموضوع الالتزام
- متابعة موضوع الإبلاغ عن المخالفات بشكل ربع سنوي والإشراف على التقارير وعمل التحقيق اللازم في حال وجود أي مخالفة

أعضاء اللجنة

- ناصر بن سليمان الحارثي (رئيس اللجنة)
- يوسف خالد العبد الرزاق
- عبد الرحمن محمد العصفور (مستقل)
- علاء الدين بن عبد الله بيت فاضل
- د. سعد أحمد الناهض (مستقل)

اجتماعات اللجنة

- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام: 4

اسم العضو	اجتماع 2024/1 2024/3/6	اجتماع 2024/2 2024/5/13	اجتماع 2024/3 2024/8/6	اجتماع 2024/4 2024/11/10
ناصر بن سليمان الحارثي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
يوسف خالد العبد الرزاق	✓	✓	✓	✓
عبد الرحمن محمد العصفور(عضو مستقل)	✓	✓	✓	✓
علاء الدين بن عبد الله بيت فاضل	✓	✓	✓	✓
د. سعد أحمد الناهض (عضو مستقل)			✓	✓
نسبة الحضور	%100	%100	%100	%100

لجنة الترشيحات والمكافآت

- تاريخ التشكيل: 12 مايو 2015

- مدة العضوية: فترة العضوية هي نفسها فترة عضوية مجلس الإدارة، وبمدة لا تتعدى ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

مهام اللجنة: لجنة الترشيحات والمكافآت تدعم إشراف مجلس الإدارة على سياسات وإجراءات الترشيح والمكافآت للشركة لضمان فعاليتها واتساقها مع الأهداف الاستراتيجية والتزامها بالمعايير التنظيمية.

تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة واعتماد المعايير والإجراءات الخاصة باختيار وتعيين وإعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، يشمل ذلك التحقق من توافق سياسات وممارسات الترشيح مع رؤية الشركة طويلة المدى وأهدافها.

تشرف اللجنة على عمليات ترشيح وإعادة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يضمن وجود فريق قيادة مؤهل وذو كفاءة، كما تقوم بمراجعة سنوية للمهارات والخبرات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لضمان توافقها مع الأولويات الاستراتيجية للشركة وإطار الحوكمة الصادر عن هيئة أسواق المال.

بالتعاون مع الإدارة التنفيذية، تتولى اللجنة مسؤولية وضع خطة تعاقب قوية للمناصب القيادية العليا، تشمل هذه الخطة حالات الطوارئ غير المتوقعة، مما يضمن استمرارية عمليات الشركة دون انقطاع، كما تشرف اللجنة على إنشاء وصيانة نظام تدريب وتطوير شامل لتعزيز مهارات الموظفين وتقوية قدرات القيادة ودعم النمو المستمر.

علاوة على ذلك، تقوم اللجنة بتقييم أداء الإدارة وتسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة، مما يعزز ثقافة المساءلة والتميز، وتلعب اللجنة دوراً أساسياً في تحديد حزم المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع ضمان الامتثال للأنظمة والمعايير ذات الصلة، مع ربط المكافآت بالأداء وأهداف الشركة.

من خلال مساهماتها الاستراتيجية، تساهم لجنة الترشيحات والمكافآت في دعم إطار الحوكمة الذي يعزز نمو الشركة ومرونتها وتوافقها مع توقعات أصحاب المصلحة.

إنجازات اللجنة خلال العام 2024

- إقرار آلية احتساب وتوزيع المكافآت السنوية للعام 2024 للموظفين والرؤساء التنفيذيين في المجموعة وإدراجها ضمن تقرير المكافآت السنوي
- الإقرار والمراجعة الفصلية لسياسة وخطة التعاقب الوظيفي في المجموعة، وضمان تنفيذ السياسة ومنح الأولوية في التعيين لموظفي زين
- الموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة

أعضاء اللجنة

- عاطف بن سعيد بن راشد السيابي (رئيس اللجنة)
- أسامة عثمان الفريح
- بدر ناصر الخرافي
- طلال بن سعيد المعمرى
- عبد الرحمن محمد العصفور (مستقل)

اجتماعات اللجنة

اجتماعات اللجنة: عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام: 4

اسم العضو	اجتماع 2024/1 2024/02/21	اجتماع 2024/2 2024/5/12	اجتماع 2024/3 2024/10/3	اجتماع 2024/4 2024/11/11
عاطف بن سعيد بن راشد السيابي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
أسامة عثمان الفريح	✓	✓	✓	✓
بدر ناصر الخرافي	✓	✓	✓	✓
طلال بن سعيد المعمرى	✓	✓	✓	✓
عبد الرحمن محمد العصفور (عضو مستقل)	✓	✓	✓	✓
نسبة الحضور	%100	%100	%100	%100

إطار عمل الحوكمة

العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
أسس العلاقة المتينة بين المجلس والإدارة التنفيذية

ترتكز قوة العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على فهم مشترك يشمل العناصر الرئيسية مثل رؤية الشركة ومهمتها، الإطار الاستراتيجي، قدرات الفريق، خطط التنفيذ، وأهداف الأداء، ومن خلال هذا الفهم المشترك، تصبح الأدوار والمسؤوليات ومجالات السلطة واضحة ومحددة، مما يعزز الاحترام المتبادل بين الطرفين لمساهمات وتوقعات كل منهما.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
• مجلس الإدارة:

يحدد مجلس الإدارة التوجه الاستراتيجي للشركة وأهدافها العليا، كما يضمن حمايتها من خلال وضع معايير وسياسات تحكم أداء الإدارة التنفيذية والموظفين، مما يحقق الكفاءة التشغيلية والاستدامة.

• الإدارة التنفيذية:

تركز الإدارة التنفيذية على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعية من قبل المجلس، بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة ضمن الإطار الاستراتيجي.

الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة

تماشياً مع القوانين واللوائح المطبقة في دولة الكويت، لا يجوز الجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة، حيث يهدف هذا الفصل إلى تعزيز الشفافية وضمان توازن القوى داخل الشركة، حيث يركز رئيس مجلس الإدارة على الإشراف الاستراتيجي، بينما يتولى الرئيس التنفيذي مسؤوليات الإدارة التشغيلية والتنفيذية اليومية، هذا التوزيع للأدوار يساهم في تحقيق الحوكمة الفعالة وتقليل تضارب المصالح.

دور الحوكمة

يحدد إطار الحوكمة السياسات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هذا الإطار يضمن تطبيق هذه المبادئ في ثقافة الشركة، وتعزيز التواصل الفعال بين الطرفين.

التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة

يعمل مجلس الإدارة على تمكين الإدارة التنفيذية من خلال توجيهه الاستراتيجي والإشراف على الأداء، في المقابل، تعتمد الإدارة التنفيذية على مجلس الإدارة كمصدر للتوجيه والدعم، مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة، ويقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف أداء واضحة وحدود للسلطة، مما يمكن الإدارة التنفيذية من العمل بثقة وكفاءة.

التقييم المستمر للأداء

يُقيّم مجلس الإدارة أداء الإدارة التنفيذية من خلال عمليات دقيقة تشمل مراقبة الأداء، ضمان المساءلة، تقديم التوجيه، وتبادل الخبرات، ويُعد هذا التقييم فرصة لتحفيز التحسين المستمر وتعزيز وضوح التوقعات.

الثقافة المؤسسية لشركة زين

تعتمد الثقافة المؤسسية لشركة زين على التواصل المفتوح والصريح، بناء الثقة، ومواءمة الجهود بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتلتزم الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستراتيجية في إطار إرشادات المجلس، مما يضمن تحقيق أهداف المساهمين والتوافق التام بين الأهداف والسياسات.

تجسد هذه العلاقة التشاركية نهجاً متكاملًا يضمن استدامة النجاح ويعزز قيم الحوكمة الفعالة.

إطار عمل الحوكمة

مجلس الإدارة

يحدد مجلس إدارة الشركة الأهداف واستراتيجية العمل، ويقوم بحماية الشركة من خلال توفير الحوكمة الفعالة، ووضع حدود وطرق العمل واعتماد السياسات والإجراءات الداخلية للإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام، بما يؤدي إلى توافر التشغيل الآمن، وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وتوفير الاستقرار والاستدامة، وضمان نجاح الشركة على المدى الطويل.

لجنة التدقيق

تتولى هذه اللجنة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على جودة وسلامة العمليات المحاسبية والتدقيق والضوابط الداخلية وإطار عمل إدارة المخاطر وممارسات إعداد التقارير المالية للشركة بالإضافة إلى علاقة الشركة بالمدققين الخارجيين، وترفع توصيتها للمجلس ومن بعده الجمعية العامة بخصوص تعيين أو إعادة تعيين المدقق الخارجي.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى هذه اللجنة مسؤولية التوصية بترشح أو إعادة ترشح أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل عملية التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس والإشراف على عملية التدريب والتطوير الخاصة بالمجلس والإدارة التنفيذية، كما تتولى هذه اللجنة مسؤولية تقييم تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأهداف الشركة طويلة الأجل.

لجنة المخاطر

تهدف اللجنة إلى تشجيع الإشراف الفعال للمجلس على المعاملات الهامة داخل الشركة، وتتولى هذه اللجنة مسؤولية إدارة مخاطر المؤسسة التي تشمل دون حصر المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السوق والالتزام والمخاطر التشغيلية.

الرئيس التنفيذي

الإدارة التنفيذية

قيادة أعمال الشركة وعملياتها التشغيلية من خلال إدارة الأنشطة والعمليات اليومية وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة والسياسات والنظام الداخلي، والتأكد من ملاءمتها وفعاليتها.

إدارة التدقيق الداخلي

أحد المكونات الرئيسية لإطار عمل الحوكمة وهي إدارة مستقلة تتبع لجنة التدقيق وتتوفر لها موارد كافية ومؤهلة بشكل مناسب، ولها دور هام في تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بنظرة موضوعية وشاملة عن الأعمال.

إدارة حوكمة الشركات

تحديد توجه الشركة، وقيادة الأولويات الاستراتيجية، ضمان المساءلة، تعزيز القيادة الأخلاقية، توجيه عملية اتخاذ القرار لتحقيق الاستدامة طويلة الأجل.

إدارة الالتزام

ضمان الامتثال للوائح والسياسات والمعايير مع تقليل المخاطر للحفاظ على سلامة العمليات والامتثال التنظيمي.

إدارة المخاطر

التأكد من فاعلية إدارة المخاطر العامة بشكل استباقي والتمتع بالمرونة لدمج أي أعمال حديثة تقوم بها الشركة، وهي إدارة مستقلة تتبع لجنة المخاطر وبخصص لها الموارد الإدارية الكافية لتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر بشكل مناسب.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية



بدر ناصر الخرافي

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

- عضو مجلس الإدارة منذ العام 2011
- ونائب رئيس مجلس الإدارة منذ العام 2014
- والرئيس التنفيذي منذ العام 2017

تاريخ الميلاد: 1977

المؤهل التعليمي: شهادة ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وشهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت ويستكمل حاليًا دراسته في جامعة IE في مدريد للحصول على درجة الدكتوراه.

الخبرة العملية: هو احد قادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. يملك سجلا استثنائيا في قيادة تطوير الأعمال، والمشاريع الاستشارية للشركات الكبرى والمؤسسات الدولية، يمتد نشاطه في قطاعات المال والاستثمار والأعمال والصناعة عبر شبكة واسعة من المشاريع في منطقة الخليج والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا، كما يتمتع بخبرات في مجال إدارة المخاطر حيث أنه عضو في لجنة المخاطر التابعة للمجلس في زين.

عضويات أخرى: رئيس مجلس إدارة شركة زين السودان، عضو مجلس الإدارة منتدب في شركة الخاتم للاتصالات في العراق ، نائب رئيس زين السعودية، ورئيس مجلس الإدارة في شركة بورصة الكويت، نائب رئيس شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، نائب رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الوطنية، عضو مجلس الإدارة في شركة فولاذ القابضة، عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية العالمية كوكا كولا، عضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في بنك كوتس البريطاني، ورئيس مجلس إدارة "مؤسسة إنجاز" منظمة غير ربحية



أسامة عثمان الفريج

رئيس مجلس الإدارة

- ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة منذ العام 2023
- رئيس مجلس الإدارة منذ العام 2023

تاريخ الميلاد: 1973

المؤهل التعليمي: درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية تينيسي

الخبرة العملية: يملك خبرات تصل إلى أكثر من 24 عاماً في قطاعات الاستثمار والصناعة والمصارف والطيران والسياحة والفنادق والنقل، يتمتع بمسيرة مهنية مزدهرة في إدارة المشاريع وتطويرها، والاستثمار، وإدارة المحافظ والأصول، وتقييم الاستثمارات، وتمويل المشاريع واستراتيجيات الشركات، والائتمان، وتحليل الأوراق المالية والتنبؤ بالمخاطر عبر الأسواق الأوروبية والأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عضويات أخرى: مدير استثمار أول في الهيئة العامة للاستثمار لصندوق الاحتياطي العام، رئيس مجلس إدارة البنك العربي الافريقي الدولي (2024 حتى تاريخه)، رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية من (2018-2023)، عضو مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية (2018-2020)، رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة (2014-2017)، ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق والسياحة (2004-2011)، شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية، وكان مجلس الإدارة في البنك العربي الأفريقي الدولي، والبنك الصناعي الكويتي، والشركة العربية السورية للفنادق والسياحة، والشركة الكويتية المتحدة للدواجن.



عبد الرحمن محمد إبراهيم العصفور

عضو مجلس إدارة مستقل

• عضو مجلس الإدارة منذ العام 2018

تاريخ الميلاد: 1981

المؤهل التعليمي: درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصص في المحاسبة من جامعة الكويت

الخبرة العملية: خبرات تقنية واسعة في تطبيق حلول تكنولوجيا المعلومات، عمل كخبير مالي في إدارة نظم المعلومات في شركة ايكويت للبتروكيماويات، يتمتع بخبرات في مجال التدقيق من خلال عمله في ديوان المحاسبة، الجهة المسؤولة عن الدور الرقابي في الدولة.

عضويات أخرى: الرئيس التنفيذي لمجموعة ألفا جروب القابضة، وشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة التأمين الطبي WABA.



طلال بن سعيد المعمرى

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ 2017

تاريخ الميلاد: 1972

المؤهل التعليمي: شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة دوكنسين - بيتسبيرج - بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية: يشغل المعمرى منصب الرئيس التنفيذي لشركة عمانتل، وهو يملك خبرات تمتد إلى أكثر من عشرين عاماً، إذ قام بدور محوري في العديد من المشاريع من أهمها طرح الأولي العام لبيع جزء من حصة الحكومة في شركة عمانتل، ومشروع إعادة هيكلة الشركة عبر دمج خدمات الاتصالات الثابتة، والمتنقلة في كيان واحد، والاندماج القانوني لعمان موبايل مع عمانتل، كما قام بإدارة مشروع استحواذ عمانتل على نسبة من رأس مال مجموعة زين.

عضويات أخرى: عضوية في مجلس أمناء كلية الدراسات المصرفية والمالية بسلطنة عمان وجمعية الصداقة العمانية الفرنسية.



زكي بن هلال بن سعود البوسعيدي

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ العام 2020

تاريخ الميلاد: 1973

المؤهل التعليمي: درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة أكستر بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة اليرموك في الأردن

الخبرة العملية: يملك خبرات تمتد إلى نحو 27 عاماً في الموارد البشرية والدراسات الاستشارية للهيكل التنظيمي وإدارة الجودة الشاملة، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمعهد الإدارة العامة، وهو عضواً في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المناقصات في عمانتل

عضويات أخرى: عضو مجلس دولة في سلطنة عمان. عضو في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في مجلس التعاون. عضو مجلس إدارة في شركة ليفا جروب (شركة تأمين)



يوسف خالد العبدالرزاق

عضو مجلس الإدارة

• ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار

• عضو مجلس الإدارة منذ 2018

تاريخ الميلاد: 1983

المؤهل التعليمي: شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال بتخصص في المالية من جامعة الكويت

الخبرة العملية: خبرته تمتد إلى 18 عاماً في الهيئة العامة للاستثمار في قطاع الاحتياطي العام، يشغل منصب مدير استثمار أول ضمن وحدة المساهمات الخاصة بالمحافظ والصناديق الاستثمارية المحلية في الهيئة العامة للاستثمار.

عضويات أخرى: عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق لشركة المشروعات السياحية (2012-2019) وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة إدارة المرافق العامة 2015-2018



علاء الدين بيت فاضل

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ العام 2020

تاريخ الميلاد: 1978

المؤهل التعليمي: شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة السلطان قابوس، حاصل على شهادات في برامج القيادة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال و كلية لندن للأعمال.

الخبرة العملية: يشغل المهندس علاء الدين بيت فاضل منصب الرئيس التنفيذي التجاري بعمانتل، وهي الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتقنية المعلومات في سلطنة عمان. ويؤدي المهندس علاء الدين دوراً بارزاً في التحول الرقمي لعمانتل ودفع عجلة النمو فيها لاسيما للخدمات والحلول الأساسية المقدمة للأفراد والمؤسسات التي تعد ضمن صميم أعمال الشركة فضلاً عن الحديثة منها مثل حلول تقنية المعلومات وحلول الخدمات السحابية والتقنيات الناشئة.

يتمتع علاء الدين بخبرة استراتيجية وتشغيلية واسعة في قطاع الاتصالات تتجاوز 20 عاماً، وتشمل هذه الخبرة مجالات متعددة مثل التسويق والمبيعات وعمليات الشبكة وإدارة الحلول وتجربة المشتركين.

عضويات أخرى: يشغل المهندس علاء الدين أيضاً عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات المرموقة، بما فيها مجموعة زين ونماء لخدمات المياه وعمان داتا بارك وإنفولابن.



عاطف بن سعيد بن راشد السيابي

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ 2020

تاريخ الميلاد: 1980

المؤهل التعليمي: بكالوريوس الهندسة في أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الشبكات من جامعة كوفنتري، ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فرانكلين، شهادة تطوير القيادة المهنية من HEC Paris.

الخبرة العملية: يشغل منصب رئيس إدارة المعلومات في جهاز الاستثمار العماني بسلطنة عمان. يملك رصيد من الخبرة تصل الى أكثر من 21 عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحويل الأعمال. تتنوع تجاربه من توفير حلول تقنية مبتكرة وعمليات النظام إلى تحويل عمليات الأعمال وتعزيز التقدم التكنولوجي. يشارك في مبادرات استثمارية مختلفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث قاد العديد من المهام ووضع الاستراتيجيات الشاملة وتنفيذ العديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات على المستوى الوطني.

عضويات أخرى: يشغل منصب مدير إدارة المعلومات في صندوق الاحتياطي العام (SGRF) في سلطنة عمان.



د. سعد أحمد الناهض

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ 2024

تاريخ الميلاد: 1986

المؤهل التعليمي: حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية مع تخصص فرعي في إدارة الأعمال من جامعة كانساس عام 2008، وماجستير إدارة الأعمال (MBA) من جامعة كاليفورنيا - إيرفاين عام 2012، ودكتوراه في المالية من جامعة كولورادو بولدر عام 2017.

الخبرة العملية: يعمل الدكتور سعد الناهض كأستاذ للتمويل في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. يمتلك الناهض خبرة واسعة في تطوير السياسات التنظيمية والتعليمات الخاصة بالرقابة والحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى خبراته الاستشارية السابقة في بنك الكويت المركزي في قطاع الرقابة المصرفية..، ويشارك حالياً كعضو نشط في المجلس الاستشاري لمجلة هارفارد بزنس ريفيو (Harvard Business Review Advisory Council) وقد نشر أبحاثاً مختلفة في مجالات تمويل الشركات، الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة المصرفية، عمليات الدمج والاستحواذ، والاستثمار المؤسسي، في مجلات أكاديمية عالمية محكمة.

عضويات أخرى: عضو مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ العام 2021. شغل منصب رئيس لجنة إدارة المخاطر ويشغل حالياً منصب رئيس لجنة الاستثمار. شغل منصب رئيس لجنة إدارة المخاطر في المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM) كما ساهم الناهض في مبادرات حكومية متعددة، أبرزها تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) للجهات الحكومية من خلال جهاز متابعة الأداء الحكومي التابع لمجلس الوزراء.



ناصر بن سليمان الحارثي

عضو مجلس الإدارة

• عضو مجلس الإدارة منذ العام 2020

تاريخ الميلاد: 1975

المؤهل التعليمي: ماجستير إدارة الأعمال من جامعة فكتوريا في أستراليا، وبكالوريوس العلوم المالية من جامعة الإمارات العربية، البرنامج الوطني للقيادة والتنافسية (NLCP) من جامعة إكسفورد.

الخبرة العملية: يملك خبرات عملية تصل إلى أكثر من 26 عاماً في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية والمالية، يشغل منصب نائب رئيس جهاز الاستثمار العماني للعمليات، المسؤول عن جميع الأعمال المساندة للشؤون المالية والإدارية، وإدارة المعلومات، والشؤون القانونية والالتزام.

عضويات أخرى: رئيس مجلس إدارة مجموعة أسيا، ورئيس مجلس إدارة شركة فيتنام عمان للاستثمار ورئيس مجلس إدارة تكاتف عمان.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية في مجموعة زين



كميل هلايلي

الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية

تاريخ التعيين: 2018

المؤهل التعليمي: بكالوريوس الهندسة الصناعية في المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية في المغرب، الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك بوسطن، وماجستير في التمويل من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة، والتدريب المهني على رأس المال الاستثماري من جامعة ستانفورد (كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية).

الخبرة العملية: يمتلك كميل هلايلي خبرة تزيد عن 22 عامًا في مجالات الإدارة وتطوير الاستراتيجيات، التحول المؤسسي، تنفيذ خطط النمو، إدارة عمليات الدمج والاستحواذ، تطوير الشركات، البنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية. يشغل عضوية مجالس إدارة كل من شركة زين السعودية، شركة زين الأجيال في المغرب، TASC Towers، Zoodg.



محمد المرشد

الرئيس التنفيذي لشؤون التكنولوجيا

تاريخ التعيين: 2024

المؤهل التعليمي: يحمل المرشد شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية كاليفورنيا لونغ بيتش، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة المشاريع من (جامعة جورج واشنطن)، واجتاز برنامج القيادة كقوة للتغيير في (كلية هارفارد للأعمال)، وبرنامج القيادة المتقدمة في (كلية لندن للأعمال)، وحاصل على شهادة مدرب معتمد من HEC جامعة أكسفورد، ودرجة الماجستير التنفيذي في الاستشارات والتدريب من أجل التغيير HEC Paris.

الخبرة العملية: يمتلك المرشد أكثر من 22 عامًا من الخبرة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. انضم إلى زين في العام 2002 كمهندس شبكات، وتخصص في الشبكات، والتحول الرقمي. تشمل أبرز محطات مسيرته المهنية منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في زين السعودية العام 2012، والمشاركة في تأسيس عمليات جديدة في البحرين، العراق، السعودية وجنوب السودان، وقيادة إطلاق شبكات الجيل الخامس في أسواق رئيسية.



أسامة متي

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

تاريخ التعيين: 2010

المؤهل التعليمي: شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت، وشهادة محاسب عام.

الخبرة العملية: يملك أسامة متي خبرات واسعة تتجاوز الـ 26 عامًا في المجالين المالي والإداري في أسواق منطقة الشرق الأوسط، انضم إلى زين في العام 2004 وشغل منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية لأعمال الشركة في لبنان "إم تي سي تاتش"، بعدها تمت ترقيته إلى منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية لشركة زين الكويت، إلى أن اسندت إليه مهام أعمال الرئيس التنفيذي للشؤون المالية لمجموعة زين في أسواق الشرق الأوسط.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية في مجموعة زين



جينيفر سليمان

الرئيس التنفيذي للاستدامة

تاريخ التعيين: 2018

المؤهل التعليمي: شهادة في تاريخ الفن والآثار من جامعة واشنطن بمدينة سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية: تتمتع جينيفر سليمان بخبرة تصل إلى 32 عامًا، تشرف من خلالها على استراتيجية الاستدامة للمجموعة، بما في ذلك إعداد ونشر تقارير الاستدامة والإفصاحات ذات الصلة. تعمل في مشاريع مشتركة مع الهيئات الدولية ذات الصلة مثل GSMA في المسائل المتعلقة بالاستدامة، وكذلك مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والاتصالات ذات الصلة بشأن الإفصاح عن التقدم المحرز. وهي تشارك بنشاط في تحالف استدامة الاتصالات في دول مجلس التعاون. وهي مسؤولة عن الإفصاح لمشروع CDP.



مالك حمود

الرئيس التنفيذي للاستثمار والخدمات الرقمية

تاريخ التعيين: 2017

المؤهل التعليمي: بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت، ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، حاصل على شهادة محلل مالي معتمد (CFA).

الخبرة العملية: مالك حمود يقود استراتيجية الاستثمار الرقمي للمجموعة، مع التركيز على تنويع الإيرادات وبناء قطاعات أعمال جديدة عبر المنطقة. على مدار السنوات السبع الماضية، أشرف على تأسيس "زين فينتشرز"، "زين للتكنولوجيا المالية" (تمام، زين كاش، وبيدي)، "ديزلي"، "زين للرياضات الإلكترونية"، وغيرها من التكنولوجيات الناشئة. بفضل خبرته الإقليمية والدولية الواسعة في قطاعي الاستثمار والمصرفية، يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ استراتيجية زين.



محمد عبدال

الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والاتصالات

تاريخ التعيين: 2015

المؤهل التعليمي: بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال مع تخصص مزدوج في التمويل ونظم إدارة المعلومات من جامعة بورتلاند في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية: يشرف محمد عبدال على إدارات علاقات المستثمرين، الاتصالات، والحوكمة، في شركة زين، يتمتع بخبرة تمتد لـ 24 عاماً، وشهد توسعات زين في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أسس جمعية علاقات المستثمرين الشرق الأوسط (MEIRA) فرع الكويت.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية في مجموعة زين



د. أندرو أروجولو

الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية

تاريخ التعيين: 2016

المؤهل التعليمي: دكتوراه في الاتصالات اللاسلكية المتنقلة (جامعة ليفربول)، ماجستير في الإلكترونيات الدقيقة والاتصالات (جامعة ليفربول)؛ بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية (جامعة لاغوس)؛ ماجستير في القانون في التكنولوجيا والإعلام وقانون الاتصالات (بامتياز) (مركز دراسات القانون التجاري بجامعة كوين ماري بلندن).

الخبرة العملية: يمتلك د. أندرو أروجولو خبرة تصل إلى 31 عامًا في قطاع الاتصالات، شملت أسواق الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا. يتولى مسؤولية تطوير الاستراتيجية التنظيمية للمجموعة، والتعاون مع جمعيات الدعوة والتجارة في قطاع الاتصالات، والتواصل مع الهيئات التنظيمية.



نوال بورسلي

الرئيس التنفيذي للغاية
المؤسسية والموارد البشرية

تاريخ التعيين: 2018

المؤهل التعليمي: برنامج تطوير القيادة في كلية هارفارد للأعمال.

الخبرة العملية: تشرف نوال بورسلي على استراتيجية إدارة الموارد البشرية والغاية المؤسسية، وتشمل تطوير وصقل المواهب، إدارة التغيير، التوظيف، الحفاظ على قيم الشركة وثقافة العمل، إدارة برامج مكافآت وتحفيز الموظفين، تعزيز الارتباط الوظيفي، توفير بيئة عمل مثالية لزيادة الإنتاجية، وتطوير المهارات القيادية.



فراس أجار

الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية

تاريخ التعيين: 2017

المؤهل التعليمي: ماجستير من جامعة باريس في قانون الأعمال الدولي

الخبرة العملية: محامي مؤهل أمام نقابة المحامين في باريس يملك رصيدًا من الخبرات تصل إلى 24 عامًا في مؤسسات مرموقة في فرنسا والشرق الأوسط، خبرات في مناصب تنفيذية عليا، عضو في قائمة GC Powerlist الشرق الأوسط (Legal 500)، وبروفيسور في جامعة باريس University of Paris Patheon-Assas

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية في مجموعة زين



مريم سيف

الرئيس التنفيذي للاشتغال والتنوع
والإنصاف

تاريخ التعيين: 2017

المؤهل التعليمي: شهادة الماجستير في السلوك التنظيمي وبكالوريوس العلوم في برمجة الكمبيوتر من جامعة غيلدهول في لندن، تنفيذ الاستراتيجية من كلية سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد.

الخبرة العملية: مريم سيف حاصلة على شهادة في للاشتغال والتنوع والإنصاف في مكان العمل، وتتمتع بخبرة واسعة في قيادة مبادرات التنوع والاشتمال. تشمل مجالات تركيزها التنوع الاجتماعي، الابتكار الداخلي، وتنمية الشباب. وهي عضو في الجمعية البريطانية لعلم النفس وجمعية التدريب، وممارس في إدارة التغيير، وزميلة في معهد محترفي التوظيف. كما تحمل شهادة المستوى السابع المتقدم في التدريب والتوجيه من معهد تشارترد للأفراد والتنمية.



خافيير كوادرادو

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي

تاريخ التعيين: 2023

المؤهل التعليمي: CIA (مدقق داخلي معتمد)، الرقابة الداخلية COSO، وإدارة المخاطر المؤسسية COSO و TEIA (المقيم الفني للتدقيق الداخلي)، التطوير التنفيذي (IESE)، PDD - مدريد؛ ماجستير في الأسواق المالية، الجامعة المستقلة - مدريد؛ ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة المستقلة - مدريد.

الخبرة العملية: يمتلك خافيير كوادرادو خبرة تمتد إلى 21 عامًا في التدقيق الداخلي وصناعة الاتصالات. شغل مناصب عليا في مجال التدقيق لدى كيانات مرموقة في إسبانيا وتشيلي والإمارات العربية المتحدة. كما عمل كقائد فريق في معهد المدققين الداخليين (IIA إسبانيا)، وهو فرع تابع لمعهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، والمسؤول عن وضع معايير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي.



عبد الغفار ستاره

الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر

تاريخ التعيين: 2016

المؤهل التعليمي: شهادة هندسة الاتصالات من الرباط في المغرب

الخبرة العملية: يتمتع عبد الغفار ستاره بخبرة تزيد عن ثلاثة عقود وسجل حافل من الإنجازات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. عمل وقاد فرق عمل متنوعة في مجالات التشغيل، الهندسة، التأمين، الأمن السيبراني، وإدارة المخاطر على مستوى جميع عمليات زين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. السيد ستاره حاصل على شهادات معتمدة في مراقبة المخاطر ونظم المعلومات (CRISC) وإدارة أمن المعلومات (CISM).

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

تم توضيح المعلومات المطلوبة ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير، التي تحتوي على كافة المعلومات بشأن مهام وإنجازات اللجنة بالإضافة إلى التشكيل والاجتماعات.

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

ملخص سياسة المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إنشاء سياسة المكافآت، التي تضع الأساس لهيكل المكافآت لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء، إن توافق هذه السياسة مع أهداف الشركة وأدائها له أهمية كبيرة، وتعد هذه السياسة تعبيراً عن الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتأخذ بعين الاعتبار مبادئ النزاهة التشغيلية والوضع المالي، ومما لا شك فيه أن هذه السياسة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الشامل لحوكمة الشركات، وتشرف لجنة الترشيحات والمكافآت (BNRC) على تنفيذ هذه السياسة، حسب تفويض من قبل مجلس الإدارة.

تم تأسيس سياسة المكافآت الخاصة بالشركة وفقاً للمبادئ التالية:

1. ربط المكافآت بدرجة المخاطر التي يتم تحملها بمسؤولية وحكمة.
2. استقطاب أفضل المهنيين والحفاظ عليهم.
3. ضمان المساواة داخل الشركة والتنافسية خارجها.
4. مقارنة مستويات الأداء بالسوق باستخدام التحليلات الواردة من الشركات الاستشارية.
5. المختصة في مجال المكافآت.
6. ضمان الشفافية في منح المكافآت.
7. أن تكون مرتبطة بمؤشرات الأداء الخاصة بأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية والمدراء.
8. أن تكون متسقة مع استراتيجية الشركة وأهدافها سواء على المدى الطويل أو المدى القصير.
9. أن تتناسب مع خبرات ومؤهلات موظفي الشركة على اختلاف مستوياتهم الوظيفية.

تحدد سياسة المكافآت في الشركة نظام المكافآت بما يتفق مع أهداف الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح، وتعكس هذه السياسة المعايير والمبادئ الخاصة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة الرشيدة، التي يتم تكييفها بما يتناسب مع الهيكل والظروف الخاصة بالشركة استناداً إلى المتطلبات الرقابية ذات الصلة.

تنفيذ ومراجعة سياسة المكافآت

تضطلع لجنة الترشيحات والمكافآت بدور أساسي في الإشراف على تنفيذ سياسة المكافآت، مع إجراء مراجعات سنوية دقيقة لضمان توافق السياسة مع اللوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة أسواق المال، تُعرض التعديلات المقترحة على السياسة على مجلس الإدارة للموافقة عليها، مما يعكس التزام الشركة بتحقيق الشفافية والمساءلة في عملياتها، كما تُحدّث سياسة المكافآت بشكل منتظم لتتماشى مع الاستراتيجية في الشركة وإطار المخاطر الذي يعتمد عليه مجلس الإدارة.

التوافق بين الاستراتيجية ومؤشرات الأداء

تعتمد سياسة المكافآت على مؤشرات أداء رئيسية مستمدة من الاستراتيجية العامة للشركة التي يقرها مجلس الإدارة. تُنفذ الإدارة التنفيذية هذه الاستراتيجية وترفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة لضمان التوافق المستمر مع أهداف الشركة.

مكافآت عضوية مجلس الإدارة

الحد الأقصى للمكافآت: لا تتجاوز مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 10% من صافي أرباح الشركة بعد خصم الضرائب والفوائد والاستهلاكات والاحتياطي، مع توزيع أرباح للمساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال أو النسبة الأعلى المنصوص عليها في عقد التأسيس.

الموافقة: تُعرض مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة السنوية للموافقة، بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت وموافقة مجلس الإدارة.

العام المالي 2024: بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 540,641 دينار كويتي، وهي قيد موافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية العادية السنوية.

مكافآت الإدارة التنفيذية

المكافآت الثابتة

- تعتمد المكافآت الثابتة على طبيعة المسؤوليات الوظيفية والمسار المهني المحدد لكل مسؤول.
- يتم تحديد مؤشر أجور يعكس قيمة كل وظيفة للشركة.
- تُراجع الأجور سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بالتنسيق مع الموارد البشرية عند الحاجة، لضمان تناسبها مع ظروف السوق وأداء الشركة.
- تشمل المكافآت الثابتة الرواتب والبدلات والمزايا ومكافأة نهاية الخدمة، وفق الهيكل المعتمد والسياسات المعمول بها.

المكافآت المتغيرة

- ترتبط المكافآت المتغيرة بتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، سواء كانت مالية أو غير مالية.
- يتم تخصيصها لتحفيز الإدارة التنفيذية بناءً على الأداء الفردي وأداء الشركة ككل.
- تشمل المكافآت المتغيرة عنصرين:
 - الأجر السنوي المتغير: يُمنح بناءً على أداء سنوي.
 - الأجر المتغير المتعدد السنوات: يعتمد على تحقيق أهداف طويلة الأجل، مثل الأسهم الممنوحة وفق أنظمة الحوافز.

التوازن بين المكافآت الثابتة والمتغيرة

- تُراعي الشركة التوازن بين المكافآت الثابتة والمتغيرة لضمان الاستدامة المالية.
- تُراجع النسب سنوياً من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، مع إمكانية خفض المكافآت المتغيرة في حال الأداء المالي غير المرضي.

الالتزام بالحوكمة الرشيدة

تسعى الشركة إلى ترسيخ الشفافية والحوكمة السليمة في هيكل المكافآت، مما يعكس التزامها ببناء علاقة متوازنة ومستدامة بين أداء الشركة والمكافآت.

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة					
المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة			المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم		
المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)
مكافأة لجان	مكافأة سنوية	الرواتب الشهرية (الإيجابية خلال العام)	تأمين صحي	مكافأة لجان	مكافأة سنوية
				82,600	540,641
10					

إجمالي المكافآت والمزايا الممنوحة لخمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى مكافآت، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي أو من يقوم مقامهما إن لم يكونا من ضمنهم*													
المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة					المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم								
المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)				المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)							
		مكافأة سنوية	مكافأة لجان	مكافأة سنوية		مكافأة لجان	مكافأة سنوية	مكافأة لجان	مكافأة سنوية	مكافأة لجان	مكافأة سنوية	مكافأة لجان	مكافأة سنوية
					2,674,322	12,000	4,667	34,560	118,320	9,614	3,795	3,881	1,063,548
5													

لا يوجد انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة.

تدرج ضمن البيانات المالية من التقرير السنوي للعام 2024.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق

تم توضيح المعلومات المطلوبة ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير، التي تحتوي على كافة المعلومات بشأن مهام وإنجازات اللجنة بالإضافة إلى التشكيل والاجتماعات.

في حال وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة يتم تضمين بيان يفصل ويوضح التوصيات والسبب أو الأسباب من وراء قرار مجلس الإدارة بعدم التقييد بها.

لم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة خلال العام 2024.

التأكيد على استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تعد استقلالية وحيادية المدقق الخارجي أمراً بالغ الأهمية لضمان إجراء تقييمات غير متحيزة ودقيقة للبيانات والعمليات المالية للشركة، وتساعد هذه النزاهة في الحفاظ على ثقة المستثمرين، ودعم التقارير الشفافة، ودعم مصداقية المعلومات المالية.

ينص قانون الشركات وقوانين وتعليمات هيئة أسواق المال على متطلبات محددة يجب على المدققين الخارجيين الوفاء بها عند إعداد تقارير المراجعة الخاصة بهم والتحقق من صحة تقارير الشركة.

تلتزم شركة زين بأن يكون المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها، وألا يقوم بأعمال قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية، تقوم لجنة التدقيق بالتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين أو تغيير المدقق الخارجي، بما في ذلك تحديد أتعابهم ومراجعة خطابات تعيينهم، حيث يتم تعيين المدقق الخارجي في الجمعية العامة العادية بناءً على توصيات مجلس الإدارة، مع الوفاء بالمتطلبات التالية:

- المدقق الخارجي معتمداً من قبل الهيئة، مستوفياً كافة الشروط الواردة بمتطلبات قرار الهيئة بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات.

- المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها ولا يقوم بأعمال إضافية لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق مما قد يؤثر على الحيادية والاستقلالية.

تُعد البيانات المالية المدققة أساساً مهماً للحوكمة الرشيدة، حيث توفر تقييماً موثقاً لصحة وأداء الشركة المالي. تعزز هذه البيانات الشفافية، وتدعم الامتثال للأنظمة، وتبني الثقة بين أصحاب المصلحة، مما يتيح اتخاذ قرارات فعالة وإشرافاً دقيقاً.

تم تصميم نظام المحاسبة الخاص بالشركة لضمان إدارة مالية شاملة من خلال تحديد وتصنيف وتحليل وتسجيل وإعداد تقارير المعاملات المالية مع الحفاظ على المساءلة عن الأصول.

يشكل المدقق الخارجي جزءاً جوهرياً من هذا الإطار، حيث يُعهد إليه بالتحقق من دقة ونزاهة البيانات المالية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة. يوفر تقييماً المهني تحليلاً موضوعياً عن الوضع المالي ل زين ونتائج العمليات وإدارة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى تقييم ممارسات المحاسبة والمخاطر المحتملة.

لضمان فعالية عملية التدقيق، يحرص مجلس الإدارة على توفير الوقت والموارد اللازمة للمدقق الخارجي لفهم العمليات التشغيلية للشركة بشكل كامل، كما يقوم المجلس بمراجعة خطاب رأي المدقق بعناية، ويتعامل بشكل استباقي مع الملاحظات، ويتعاون مع الإدارة التنفيذية لضمان الامتثال والتميز التشغيلي.

يؤكد هذا النهج المنظم التزام زين بالشفافية والمساءلة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها بالإضافة إلى المعايير الدولية للحوكمة، مما يعزز الثقة في تقاريرها المالية وعملياتها بشكل عام.

يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بشكل ربع سنوي، ويحق لمراقب الحسابات الخارجي طلب اجتماع مع لجنة التدقيق التابعة للمجلس عند الضرورة دون حضور الإدارة التنفيذية، ويتوجب على مجلس الإدارة الدعوة لاجتماع الجمعية بناءً على طلب من مراقب الحسابات الخارجي وذلك خلال 15 يوم من تاريخ الطلب.

يقوم مراقب الحسابات الخارجي بحضور اجتماعات الجمعيات العامة وتلاوة التقرير المعد من قبله على المساهمين للموافقة عليه، موضحاً أي معوقات أو تدخلات من مجلس الإدارة أثناء تأدية أعماله، كما يجب أن يقوم بإبلاغ الهيئة عن أية مخالفات جوهريّة أو معوقات وتفصيلها.

بناءً على ذلك قامت الشركة بتعيين كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه للقيام بالوظائف المطلوبة من قبل المدقق الخارجي المستقل، ونود الإفادة بأن كي بي ام جي لا تقوم بأي أعمال إضافية للشركة.

نبذة عن كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه

تعمل كي بي إم جي في الكويت من خلال شركاتها الأعضاء كي بي إم جي القناعي وشركاه وكي بي إم جي الاستشارية ذ.م.م، حيث تقدم مجموعة متكاملة من خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات لعملاء متنوعين، بما في ذلك الشركات الكبرى، والمؤسسات الحكومية، ووكالات القطاع العام، والمنظمات غير الهادفة للربح.

مع أكثر من 250 موظفاً وعشرة شركاء مقرهم في الكويت، فإنها تشكل جزءاً من الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي (KPMG)، العاملة في 142 دولة وإقليم، مع أكثر من 275,000 شريك وموظف يعملون في الشركات الأعضاء حول العالم، مستفيدين من رؤى عالمية للصناعات المختلفة لتعزيز معرفتنا القوية بالسوق المحلي.

الشركة جزء من مجموعة ميساك (MESAC) الأكبر، حيث تغطي منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (Middle East, South Asia and Caspian) وتتواجد شركات كي بي إم جي العاملة في 21 دولة وإقليم، وتمتد منطقة مجموعة ميساك عبر أكثر من 30 موقعا وتضم أكثر من 10,000 متخصص.

أتعاب مدققي الحسابات

بلغ إجمالي رسوم خدمات التدقيق والتأكيد الأخرى للمجموعة وشركاتها التابعة 1.518 مليون دينار كويتي (2023: 1.113 مليون دينار كويتي).

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر وإدارة الرقابة الداخلية

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة لإدارة المخاطر

تم إنشاء إدارة المخاطر المستقلة وفقا لمعايير الحوكمة الرشيدة، مما يعكس التزام الشركة بتعزيز الرقابة القوية على المخاطر. تعمل الإدارة بقيادة رئيس إدارة المخاطر باستقلالية تامة، وبموارد كافية، مع وصول مباشر إلى مجلس الإدارة لضمان الشفافية والحيادية، حيث تتولى الإدارة مسؤولية تحديد المخاطر التنظيمية وتقييمها والإشراف عليها، وتعد عنصرا أساسيا ضمن خط الدفاع الثاني في إطار العمل الخاص بخطوط الدفاع الثلاثة للشركة، وتقوم الإدارة برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة مخاطر مجلس الإدارة بموجب الهيكل التنظيمي المعتمد، لضمان الرقابة الشاملة والتصعيد الفوري للقضايا الهامة.

تتماشى إدارة المخاطر المستقلة بشكل كامل مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يعزز قدرة الشركة على إدارة المخاطر بشكل استباقي، حماية الأصول، ودعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل. يعزز هذا الهيكل المساءلة ويلتزم بأعلى معايير الحوكمة، مما يدعم النمو المستدام ويعزز ثقة أصحاب المصلحة.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

يوضح الجدول ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير كافة المعلومات بشأن مهام وإنجازات اللجنة، بالإضافة إلى التشكيل والاجتماعات.

موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يعد تحديد القيم والمبادئ والأدوار أمرا محوريا لاتخاذ قرارات مستنيرة، كما يعد تنفيذ قواعد السلوك والسياسات الداخلية لدينا أمرا مهما للأداء الفعال والأخلاقي والقانوني، بالتالي، فإننا نعطي الأولوية للالتزام بالقوانين والمبادئ التوجيهية والممارسات المعمول بها من خلال ضوابط خارجية وداخلية قوية، وتحمي هذه الأنظمة حقوق أصحاب المصلحة وتعزز أهدافنا ومسايعنا الاستراتيجية.

الآليات الخارجية للرقابة والإشراف

يتم الإشراف على آليات الرقابة الخارجية من قبل الهيئات التنظيمية والجهات الحكومية ومدققي الحسابات المستقلين والهيئات الأخرى ذات الصلة، وتهدف هذه الآليات في الغالب إلى تقييم الالتزام بالأطر القانونية واللوائح والممارسات المثلى.

في هذا السياق، تخضع شركة زين طوعا لعملية تدقيق مستقلة لتقييم هيكل حوكمة الشركة الشامل لديها، وتخضع الشركة لرقابة وفحص صارم من قبل العديد من الهيئات الرسمية، بما في ذلك هيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة، هيئة مكافحة الفساد، جهاز حماية المنافسة، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، إلى جانب الجهات الحكومية والتنظيمية ذات الصلة في جميع الدول التي تعمل بها.

تجري هيئة أسواق المال عمليات تفتيش إشرافية دقيقة، وتراقب عن كثب أنشطة الشركات بما يتماشى مع التشريعات ذات الصلة، بالتالي، تخضع عمليات الشركة للتدقيق الشامل، مما ينتج عنه تقارير مفصلة تتضمن حالة الامتثال وكفاءة التنفيذ وأي تعديلات أو انتهاكات أو إجراءات تصحيحية ضرورية، علاوة على ذلك، تخضع جميع سجلات الشركات للتدقيق تحت إشراف هيئة أسواق المال.

وفقا لقانون الشركات الكويتي ومعايير المحاسبة الدولية، تلتزم الشركة بتعيين مدقق حسابات خلال الجمعية العامة العادية، ويأتي هذا التعيين بعد توصية مقدمة من مجلس الإدارة، إلى جانب موافقة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

ويجب ألا يشغل مدقق الحسابات المختار في نفس الوقت منصب رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة في نفس الشركة المنوط به تدقيق سجلاتها المالية، بالإضافة إلى ذلك، لا يمكنه شغل دور تنفيذي داخل الشركة، أو المشاركة في الإشراف على حساباتها، أو الحفاظ على أي صلة قرابة مباشرة حتى الدرجة الثانية مع الأفراد المشاركين في إدارة الشركة أو الإشراف على الحسابات.

علاوة على ذلك، يُمنع على مدقق الحسابات المعين الحصول على أسهم في الجهات التي يقوم بمراجعة سجلاتها المالية، ويشترط أيضا أن يمتنع المدقق عن شراء أو بيع أسهم الشركة طوال فترة المراجعة أثناء تقديم الخدمات الاستشارية للشركة، إن الالتزام بهذه اللوائح يضمن نزاهة وحيادية عملية التدقيق، ولمراقب الحسابات في كل وقت، الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها، وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها.

على مراقب الحسابات أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة، أن يحضر اجتماعات الجمعية العامة العادية وأن يقدم تقريرا عن البيانات المالية للشركة، وعمّا إذا كانت هذه البيانات تظهر الوضع المالي للشركة في نهاية السنة المالية للشركة ونتائج أعمال الشركة عن تلك السنة، وبيان ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة وما هو وارد في دفاتر الشركة ومستنداتها متوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى ما نص عليه القانون، كما يجوز لمجلس الإدارة أو لعدد من المساهمين الذين يمثلون خمسة وعشرين في المئة من رأس المال طلب استبدال مراقب الحسابات أثناء السنة المالية.

تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على إدارة الالتزام، لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومعايير الحوكمة، ويعمل فريق الالتزام بشكل مستقل ويقوم بإجراء مراجعاته الخاصة لتوفير مستوى إضافي من الحماية، حيث يتم تقديم تقارير منتظمة حول مسائل الامتثال، وتقييم المخاطر، واستراتيجيات التخفيف مباشرة إلى اللجنة، مما يعزز الرقابة الفعالة، والشفافية، والمساءلة.

الضوابط الداخلية ونظم الرقابة

يعمل مجلس الإدارة على السيطرة على المخاطر الكامنة في عمليات الشركة، بما في ذلك نطاق المخاطر في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة وذلك بالالتزام مجلس الإدارة بالرقابة المستمرة والحرص على تقليل المخاطر، وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية، يخصص مجلس الإدارة مسار عمل للتعامل مع هذه المخاطر، ويمتد دور مجلس الإدارة نحو تحديد العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة التي تسلط الضوء على هذه المخاطر، ومن خلال السياسات واللوائح الداخلية، يقوم المجلس بتحديد مدى تقبل الشركة للمخاطر، ويقوم باعتماد الإطار الذي سيتم من خلاله معالجة هذه المخاطر المحددة، وتعتبر الضوابط الداخلية للشركة هي حجر الأساس في هذا الهيكل، التي تهدف إلى تعظيم قيمة أصحاب المصلحة وتعزيز تحقيق الأهداف الإستراتيجية.



تهدف شبكة الضوابط الداخلية على موازنة العمليات مع أفضل الممارسات والقوانين واللوائح، كما تعمل أيضا بمثابة دعم لإدارة المخاطر، وتعمل هذه الأنظمة كأساس لإنشاء إطار قوي للرقابة الداخلية، وكقناة يتم من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويضمن ذلك تسليم تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ودعم الكفاءة التشغيلية، وضمان الامتثال القانوني، وتأمين أصول الشركة.

أنشطة التدقيق في زين

من ضمن الإجراءات التي تقوم بها الشركة لضمان الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية:

1. يراعى في الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة Four Eyes Principle.
2. تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية من حيث تبعيتها للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ومن مسؤوليات هذه الإدارة التدقيق على عمليات الشركة وإجراءاتها، والتأكيد على اتباع القوانين والسياسات والمعايير ذات الصلة، وتحديد المجالات التي يمكن تعديلها على هذا الأساس.
3. تعيين مكتب تدقيق مستقل لتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى هيئة أسواق المال بشكل سنوي.
4. يقوم مدقق مستقل بمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي كل ثلاث سنوات، ويتم تقديم نسخة من تقرير النتائج إلى لجنة تدقيق مجلس الإدارة ومجلس الإدارة.
5. خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر تعمل على تحديد ومعالجة المجالات ذات المخاطر الأكبر على الشركة، مما يضمن تخصيصاً فعالاً لموارد التدقيق. يتضمن هذا النهج تقييم المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والامتثال لتحديد أولويات أنشطة التدقيق، حيث يتم منح اهتمام أكبر للمجالات عالية المخاطر لتقليل الآثار المحتملة وتعزيز الضوابط الداخلية، وتعد هذه الخطة ديناميكية، حيث تتكيف مع المخاطر الناشئة والتغيرات التنظيمية على مدار العام، ويتم التعاون المنتظم مع الإدارة ومجلس الإدارة لضمان التوافق مع أهداف الشركة. ومن خلال التركيز على المخاطر، تعزز خطة التدقيق هذه الحوكمة، وتحسن المساءلة، وتوفر رؤى قيمة لاتخاذ القرارات وإدارة المخاطر.
6. يُعد تعيين مدقق خارجي لتدقيق البيانات المالية عملية أساسية لضمان الشفافية والامتثال والمساءلة، ويتم اختيار المدقق خلال الجمعية العامة العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة لجنة التدقيق، ويقوم المدقق الخارجي المستقل (KPMG) بتقييم دقة وسلامة السجلات المالية، مما يضمن التوافق مع المعايير التنظيمية والمبادئ المحاسبية الدولية، بالتالي يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويلتزم بتطبيق الحوكمة الرشيدة.
7. كان تعيين مدقق خارجي مستقل لتقديم ضمان محدود ومعقول لتقرير الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من ممارساتنا على مدار السنوات الـ 12 الماضية، مما يعزز مصداقية وموثوقية تقاريرنا، حيث قمنا بتوسيع عملية الضمان لتشمل كلاً من الضمان المعقول والمحدود، بناءً على تفويض مجلس الإدارة، وقد عينت الشركة مدققاً مستقلاً لتقييم دقة البيانات المعلنة وضمان الامتثال لمعايير وأطر الاستدامة. يتضمن الضمان المحدود مراجعة عالية المستوى لتأكيد المعقولية، بينما يوفر الضمان المعقول فحصاً معمقاً للمقاييس المادية للاستدامة، وخلال السنوات الـ 12 الماضية، أجريت عمليات التدقيق من قبل شركة Deloitte لمدة سبع سنوات، ومن قبل شركة Ernst & Young خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويضمن هذا النهج المنظم والمزدوج الشفافية، ويتمشى مع التوقعات التنظيمية ولأصحاب المصلحة، ويعزز الثقة في مبادرات الشركة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومن خلال هذا الالتزام المستمر، تؤكد الشركة التزامها بالمساءلة والممارسات المستدامة، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين.

تعتمد بيئة الرقابة في زين على دعم النزاهة والمبادئ الأخلاقية، يمتد هذا الالتزام إلى الحفاظ على الاستقلالية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن مراقبتهم للضوابط الداخلية داخل الشركة، وتتميز بيئة زين أيضا بإنشاء هيكل تنظيمي محدد، وتسلسل إداري، وتفويض واضح للسلطات والمسؤوليات لمراقبة التقدم نحو أهداف العمل بشكل فعال، بالإضافة إلى، فإن أحد الجوانب الرئيسية لبيئة التحكم هذه، هو جذب أفضل المواهب ورعايتها والاحتفاظ بها، وفي الوقت نفسه، هناك التزام حازم بضمان المساءلة في جميع عمليات الشركة عن تنفيذ ضوابط داخلية قوية.

يتضمن إطار أنظمة الرقابة الداخلية مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير المصممة لدعم الحوكمة، ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية تشكيل الهيكل والمعايير التي توجه الإدارة التنفيذية، وقد حصلت هذه السياسات والإجراءات الداخلية على موافقة مجلس الإدارة، مما يضمن توافقها مع حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، والقواعد الأخلاقية، والقوانين واللوائح المعمول بها، وأفضل الممارسات. يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم سنوي شامل للمخاطر، الذي يعتمد على التقييمات الناجمة عن التغيرات في عمليات الشركة، أو ظروف السوق، أو المعايير التنظيمية، بالتالي، تشتمل السياسات والإجراءات على آليات رقابية مصممة خصيصاً للتخفيف من هذه المخاطر المحددة، تتولى لجنة التدقيق الدور الرئيسي في تحليل مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، وتماشياً مع هذه السلطة، تقوم اللجنة بإجراء تقييم شامل، وينتهي بتقرير يتضمن رؤيتها وأحكامها وتوصياتها بشأن فعالية الأنظمة المذكورة.

وتتسم بيئة الرقابة في زين بالكفاءة، حيث أن أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية على فهم لمسؤولياتهم وحدود سلطتهم، كما يلتزم الموظفون في هذه البيئة باتباع سياسات وإجراءات الشركة ومعاييرها الأخلاقية والسلوكية، كما تشمل بيئة الرقابة، والكفاءة الفنية والالتزام الأخلاقي.

في خطوة استباقية نحو تعزيز بيئة الرقابة لدينا، قام مجلس الإدارة بنشر السياسات والإجراءات وقواعد السلوك والمعايير الداخلية على موقع الشركة الرسمي، الهدف لهذه الخطوة هو تنمية ثقافة السلوك الأخلاقي، وغرس ثقافة إيجابية تتطلب الالتزام الموحد بهذه المعايير في جميع مستويات الشركة، علاوة على ذلك، تدعم الإدارة التنفيذية النزاهة والمعايير المهنية العالية، ويعتمد النهج القيادي على تعزيز آليات الرقابة الداخلية، مما يعزز إطار العمل القوي الذي يتردد صداه في جميع أنحاء الشركة.

يقوم المجلس بالتأكد من الفصل الملائم للواجبات، والإجراءات، والحفاظ على المستندات والسجلات، والتحقق من الأداء عن طريق جهات مستقلة، يعد إجراء فحوصات مستقلة على الأداء وسيلة رقابية قيّمة، واستناداً إلى لوائح وتعليمات هيئة أسواق المال قامت الشركة بتعيين البزيع وشركاهم، وهو مكتب تدقيق مستقل لتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية، يشمل تقرير الرقابة الداخلية تقييم كامل لنظام الرقابة الداخلية للشركة لتحديد ما إذا كانت عمليات الشركة والإدارات تعمل على النحو المنشود، وما إذا كانت قادرة على إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة في عملياتها اليومية. تعد مراجعة الرقابة الداخلية (ICR) أمراً في غاية الأهمية في مجال الحوكمة لأنها تضمن تجنب المخاطر وزيادة الكفاءة التشغيلية والشفافية والامتثال ومنع الاحتيال ودعم ثقة أصحاب المصلحة واتخاذ القرارات السليمة، بالتالي دعم المساءلة وتسهيل النمو التنظيمي المستدام.

كجزء من التزامها بتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة، وافق مجلس الإدارة على تعيين شركة BDO كمدقق مستقل جديد لإجراء مراجعة الرقابة الداخلية، يعكس هذا القرار حرص المجلس على ضمان الشفافية والحيادية والتوافق مع أحدث المعايير في ممارسات التدقيق، ومن خلال التعاون مع شركة تدقيق جديدة، تهدف الشركة إلى تقديم وجهات نظر جديدة وتعزيز الثقة في أنظمة الرقابة الداخلية. ستوفر خبرة BDO رؤى قيمة لتعزيز إدارة المخاطر والامتثال والكفاءة التشغيلية، مما يعكس النهج الاستباقي للمجلس في الحفاظ على أطر حوكمة رشيدة.

توفر مراجعة الرقابة الداخلية لأصحاب المصالح من المساهمين والجهات الرقابية ومجلس إدارة الشركة نظرة عامة حول فعالية بيئة الرقابة الداخلية، حيث تسلط مراجعة الرقابة الداخلية الضوء على نقاط الضعف في بيئة الرقابة الداخلية للشركة وتحدد العمليات التي يمكن تحسينها.

تتضمن إجراءات مراجعة الرقابة الداخلية تقييم السياسات والإجراءات، تحديد المخاطر، تقييم العمليات، إجراء اختبارات الرقابة، التحقق من الامتثال، تحليل البيانات، إجراء المقابلات مع الإدارة، الإبلاغ عن النتائج، تقديم التوصيات، وتعزيز التحسين المستمر، ويتم مشاركة النتائج والتوصيات مع مجلس الإدارة وهيئة أسواق المال.

بيان مختصر عن تنفيذ متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

تماشياً مع قوانين وأنظمة حوكمة الشركات في الكويت، يتطلب إنشاء إدارة تدقيق داخلي مستقلة التزاماً شاملاً بالمبادئ التوجيهية التنظيمية، يتضمن ذلك تحديد نطاق الإدارة، وصياغة إجراءات تدقيق داخلي قوية، وتعيين موظفين مؤهلين، وضمان الاستقلال عن الوظائف التشغيلية، وتقديم التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ودعم عملية تقييم متسقة للتحقق من الامتثال والفعالية.

يعزز هذا التنفيذ الشفافية والمساءلة والمعايير الأخلاقية العالية والإدارة الفعالة للمخاطر ضمن إطار حوكمة الشركة، وتعمل إدارة التدقيق الداخلي بشكل مستقل وتقع تحت إشراف الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي، وتقدم تقاريرها إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بالإشراف على التقارير المالية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، كما أنها مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين مدقق حسابات خارجي.

تم الامتثال للمتطلبات والمسؤوليات الأساسية للجنة التدقيق طبقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة والصادرة عن هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة، مما عزز بشكل كبير دور لجنة التدقيق في الحوكمة، ويتضح مدى اتساع دور لجنة التدقيق وواجباتها من خلال مسؤولياتها (للتفاصيل عن دور ومسؤوليات اللجنة يرجى الاطلاع على القاعدة الثانية من هذا التقرير)، ويعتبر التدقيق الداخلي نشاطاً رقابياً واستشارياً، حيث يقدم تأكيداً موضوعياً مستقلاً مصمماً لإضافة قيمة لتحسين عمليات الشركة، تساعد إدارة التدقيق الداخلي على تحقيق أهداف الشركة من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

تماشياً مع مهمتها، تزود إدارة التدقيق الداخلي الإدارة التنفيذية، ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالمعلومات والتقييمات والتوصيات والمشورة فيما يتعلق بالأنشطة التي تم فحصها، وغيرها من القضايا المهمة والأخلاقية، ويتم إجراء عمليات التدقيق الداخلي لجميع عمليات الشركة.

فيما يلي قائمة مختصرة بأهم مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي:

- تقييم مدى كفاية نظام الضوابط الداخلية.
- التوصية بالتحسينات في الضوابط.
- تقييم الامتثال للسياسات والإجراءات والممارسات التجارية السليمة.
- إجراء تقييم شامل للامتثال لجميع السياسات المعتمدة والمعايير الأخلاقية.
- تقييم الامتثال للقوانين والتعليمات واللوائح.
- مراجعة العمليات للتأكد مما إذا كانت النتائج متوافقة مع الأهداف المحددة، وما إذا كانت العمليات تنفذ كما هو مخطط لها؛
- العمل عن كثب مع الإدارات لتحديد وتقييم المخاطر والضوابط دون الاخلال بمبدأ الاستقلالية.
- اعداد خطة عمل التدقيق الداخلي على أسس منهجية قائمة على تقييم المخاطر متضمنة أيضاً المخاطر / الأمور الرقابية التي تم تحديدها من قبل الإدارة العليا، ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإصدار تقارير للجنة التدقيق وللمجلس الإدارة أثناء تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بالإدارة، ويجتمع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشكل دوري للإبلاغ عن خطط ونتائج نشاط التدقيق وتقديم أي معلومات أخرى مطلوبة، يتمتع رئيس التدقيق الداخلي بإمكانية الوصول المباشر إلى الرئيس والمجلس في حالة ظهور مسائل ذات أهمية فورية.



تليفون: +965 2242 6999
فاكس: +965 2240 1666
www.bdo.com.kw

برج الشهيد، الدور الأول
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب. 25578، الصفاة 13116
الكويت

خطاب الرأي

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،
شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع. ("مجموعة زين")
الصفاة 13083
دولة الكويت

23 مارس 2025

تحية طيبة وبعد،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

قمنا بفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعتها لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع. ("الشركة" و/أو "مجموعة زين") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وقد شملت المراجعة الوظائف التالية بالشركة:

- بيئة الرقابة العامة؛
- إدارة الاستثمار والتحول الرقمي؛
- زين تك؛
- إدارة الاستراتيجية وتطوير الأعمال؛
- إدارة الموارد البشرية؛
- إدارة الشؤون المالية؛
- إدارة الشؤون القانونية؛
- إدارة الشؤون التنظيمية؛
- إدارة التدقيق الداخلي؛
- إدارة المخاطر؛
- إدارة التكنولوجيا؛
- إدارة الاستدامة؛
- إدارة الشؤون التجارية؛
- إدارة الاشتغال والتنوع والإنصاف؛ و
- إدارة الاتصالات، وعلاقات المستثمرين، والحوكمة، والالتزام.

قمنا بإجراء الفحص وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" مادة 6-9).

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع. ("مجموعة زين") فإنكم مسئولون عن إرساء نظم للرقابة الداخلية والاحتفاظ بها مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بإنشاء تلك الأنظمة والالتزام بمتطلبات هيئة أسواق المال المذكورة في الفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

لا يوجد استثناءات جوهرية في التقرير المرفق، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات الشركة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، في رأينا، أن أنظمة الرقابة الداخلية للشركة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال وقواعد حوكمة للشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

فيس محمد النصف
مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

ميثاق العمل ومعايير السلوك المهني والقيم

إن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية يعتبر نهجا منظما واستراتيجيا لضمان ترسيخ النزاهة في جميع جوانب عمليات الشركة. وتعزز زين ثقافة المساءلة والشفافية والمسؤولية الأخلاقية من خلال المبادرات الرئيسية التالية:

1. التزام القيادة

يبدأ السلوك الأخلاقي من القمة، حيث يقود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالقدوة، معبرين عن التزام راسخ بالمبادئ الأخلاقية، وتحدد تصرفاتهم واتخاذهم للقرارات النهج الأخلاقي المعتمد في جميع مستويات الشركة.

2. ميثاق السلوك الشامل

وضعت زين ميثاق سلوك واضحاً وشاملاً ينطبق على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والموردين والشركاء، يحدد هذا الميثاق قيم الشركة وتوقعاتها والمبادئ الأخلاقية، مما يضمن التوافق بين جميع أصحاب المصلحة. كما يلتزم مجلس الإدارة بميثاق سلوك منفصل يتم تقديمه خلال البرنامج التعريفي للأعضاء الجدد عند انضمامهم، لتعزيز مسؤولياتهم الأخلاقية منذ البداية، بالإضافة إلى ذلك، طورت زين ميثاق سلوك خاص بالموردين لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية عبر سلسلة التوريد، ويحدد هذا الميثاق إرشادات للممارسات التجارية المسؤولة والامتثال والنزاهة على مستوى الموردين، كما يتم نشر ميثاق سلوك الشركة وميثاق سلوك الموردين على الموقع الإلكتروني لضمان الشفافية وسهولة الوصول لجميع أصحاب المصلحة.

3. تدريب الموظفين وإشراك أصحاب المصلحة

تعزز زين الوعي الأخلاقي من خلال برامج تدريبية شاملة مصممة لتثقيف جميع الأطراف التي تتعامل مع الشركة حول اتخاذ القرارات الأخلاقية، ومتطلبات الامتثال، والممارسات التجارية المسؤولة لضمان سهولة الوصول، وتوفير زين مقاطع فيديو توعوية على موقعها الإلكتروني لجميع أصحاب المصلحة، حيث تقدم إرشادات أساسية حول الممارسات الأخلاقية، كما يتم تنفيذ برامج تدريب متعمقة من خلال إدارة الموارد البشرية، بالتعاون مع جهات خارجية، وتُخصص هذه البرامج بناءً على مستوى خبرة الموظفين ومسؤولياتهم الوظيفية.

فيما يخص الموردين، أطلقت زين فيديوهات تدريبية حول حقوق الإنسان، وتعزيز ممارسات العمل الأخلاقية، وآليات تقديم الشكاوى، مع مراقبة المشاركة وجمع الملاحظات لضمان الامتثال لمعاييرها الأخلاقية والاستدامة، كما اعتمدت زين استبيان التقييم الذاتي للموردين كأداة للتحقق من التزامهم بسياسات الشركة ومبادئها الأخلاقية، ما يعزز الامتثال المسؤول عبر سلسلة التوريد.

4. دمج الأخلاقيات في تقييم الأداء

يُعد الالتزام بالمعايير الأخلاقية جزءاً أساسياً من تقييم أداء الموظفين، حيث يتم دمج السلوك الأخلاقي في أنظمة التقدير والتطوير الوظيفي، مما يعزز أهميته في مسار التقدم المهني.

5. حماية المبلغين عن المخالفات والإبلاغ السري

حرصاً على تعزيز ثقافة المساءلة والنزاهة، طورت زين آلية إبلاغ آمنة وسرية، حيث تتيح للموظفين وأصحاب المصلحة الإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية، بما في ذلك التحرش في بيئة العمل، دون الخوف من أي تداعيات، وتضمن هذه الآلية قناة آمنة وسرية لمعالجة المخالفات المحتملة وفق أفضل ممارسات الحوكمة.

6. الشفافية والمسؤولية العامة

تعزز زين الالتزام بالسلوك الأخلاقي من خلال تقارير دورية وتحديثات سنوية يتم نشرها على موقعها الإلكتروني، تعرض فيها التقدم المحرز في تعزيز الحوكمة الأخلاقية.

7. تضمين الاعتبارات الأخلاقية في اتخاذ القرارات

تُدمج الأخلاقيات في عملية اتخاذ القرارات بالشركة، حيث يتم تشجيع الموظفين في جميع المستويات على تقييم القرارات من منظور أخلاقي لضمان تبني ممارسات تجارية مسؤولة ومستدامة.

8. التدقيق الخارجي والمراجعات الرقابية

تستعين زين بمدققين مستقلين لمراجعة مدى الامتثال للمعايير الأخلاقية وتقييم فعالية الضوابط الداخلية، مما يعزز الشفافية ويقوي الحوكمة.

9. التحسين المستمر وتحديث السياسات

يتم مراجعة وتحديث ميثاق السلوك بانتظام لضمان توافقه مع أفضل الممارسات في القطاع، والتغيرات التنظيمية، وتوقعات أصحاب المصلحة، مما يعكس التزام زين بالتميز في الأداء الأخلاقي.

10. المساءلة والإنفاذ

تُطبق زين إجراءات تأديبية واضحة ومتسقة عند انتهاك ميثاق السلوك، مع التأكد من أن جميع القرارات عادلة ومتوافقة مع سياسات الشركة، ما يعزز ثقافة الامتثال والنزاهة.

من خلال دمج الأخلاقيات في إطار الحوكمة الخاص بها، تؤكد زين التزامها بالنزاهة والمسؤولية والثقة طويلة الأجل مع جميع أصحاب المصلحة.

تلتزم زين بتشغيل أنشطتها التجارية على أساس النزاهة واحترام القانون والاستمرارية والنهوض بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وتلتزم الشركة التزاماً راسخاً بإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والاتفاقيات الأساسية لجمعية حقوق الإنسان.

منظمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات، وتم تأكيد التزام الشركة من خلال مدونة قواعد سلوك الموردين، وهي وثيقة تهدف إلى ضمان مشاركة موردينا المحليين والدوليين، والالتزام زين بممارسات الأعمال المسؤولة والالتزام بقيم الأعمال، وتحتوي المدونة على توقعات عامة تنطبق على جميع الموردين الحاليين والمحتملين.

من الممكن الاطلاع على هذه المدونة على موقع الشركة الرسمي، تهدف المبادئ التوجيهية الأخلاقية لمدونة قواعد السلوك والمتوفرة على الموقع الإلكتروني إلى توجيهنا وتمكيننا من اتخاذ القرارات الصحيحة - كأفراد وكشركة، حيث أن الالتزام بمدونة قواعد السلوك هو مسؤولية كل فرد منا في مجموعة زين وعبر الشركات التابعة، ومن خلال القيام بذلك، يمكن أن يكون لنا تأثيراً إيجابياً طويل الأمد، حيث توفر استدامة الشركات مزايا تنافسية رئيسية، ولا تعتمد زين على مجرد الالتزام بالحد الأدنى القانوني بل كشركة رائدة في الصناعة، نحن نطمح أن نكون من بين الأفضل في ممارسات الاستدامة عالمياً، ولتحقيق هذا يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع الأطراف في زين بأعلى المعايير في حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وتوفير بيئة سليمة تلتزم بممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع الأنشطة التجارية

حماية البيانات والخصوصية

تخضع مجموعة زين والشركات التابعة لها للقوانين واللوائح، والقرارات الصادرة عن الهيئات التشريعية والسلطات التنظيمية ذات الصلة. كما تلتزم زين بالمعايير الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، ومعيار إدارة أمن المعلومات ISO / IEC 27001 لمنظمات المعايير الدولية، وحيث أن حماية وخصوصية معلومات التعريف الشخصية (PII) الموكلة إلى زين من قبل العملاء، الموظفين، الموردين، أصحاب المصالح، الشركاء الاستراتيجيين المحليين والدوليين، والأفراد الآخرين الذين تعمل معهم زين يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للشركة، فإن زين تلتزم بحماية واحترام خصوصية جميع الأشخاص المعنيين بالبيانات الذين يتعاملون مع الشركة بأمان وشفافية للامتثال للتشريعات المعمول بها.

تقوم زين بتضمين عمليات إدارة الخصوصية الخاصة بها في برنامجها لإدارة الامتثال التنظيمي وتقييم المخاطر على مستوى المجموعة، الذي يدعم بشكل فعال تنفيذ استراتيجية "4Sight" لمجموعة زين، وتحدد سياسة حماية البيانات والخصوصية هذه المبادئ والإرشادات العامة لجمع البيانات الشخصية، ومعالجتها وتخزينها والكشف عنها بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها، كما نقوم أيضاً بإصدار إشعارات الخصوصية على المواقع الإلكترونية لجميع شركات زين، ويتم تحديث إشعارات الخصوصية هذه بانتظام، حيث يتم توفير معلومات عن أحدث قوانين

ولوائح حماية البيانات الخاصة بكل بلد، ويتم توضيح أي تفويضات خاصة بكل بلد ننفذها لحماية بيانات جميع الأطراف، للاطلاع على سياسة حماية البيانات والخصوصية كاملة، ننوه أنه تم تحميل السياسة على موقع الشركة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

حقوق الإنسان

تلتزم زين باحترام حقوق الإنسان وفقا للتعريف المنصوص عليه في نص "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وفي "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وفي "إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل"، نسترشد في سياستنا بـ "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان"، و "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة"، و "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، و "المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات"، وتتماشى تلك السياسة أيضا مع مبادئ "الميثاق العالمي للأمم المتحدة" ومع "مبادئ مبادرة الشبكة العالمية بشأن حرية التعبير والخصوصية" المعروفة اختصارا بمبادئ GNI .

قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة حقوق الإنسان التي تنطبق على جميع شركات زين العاملة، وعلى الكيانات المدرجة تحت إدارة المجموعة، كما يتم تطبيق هذه السياسة على جميع موردينا وشركاء أعمالنا كذلك، وتلتزم مجموعة زين بمراقبة تطبيق هذه السياسة من خلال عملياتها الإجرائية الداخلية التي تشرف عليها إدارة الاستدامة، إدارة المخاطر، إدارة الحوكمة، وإدارة الشؤون القانونية في المجموعة، وهي الإدارات التي يتمثل تفويضها في رفع تقارير شفافة إلى مجلس الإدارة حول التقدم الذي يتم تحقيقه على صعيد قضايا حقوق الإنسان، كما يتم نقل صورة حول قضايا حقوق الإنسان في سياق تقرير الاستدامة السنوي للمجموعة.

تعارض المصالح

يتضمن إطار الحوكمة لدى زين سياسة تعارض المصالح التي تهدف إلى تحديد الإجراءات المتبعة عند وجود تعارض محتمل بين المصالح الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين ومصالح الشركة، كما تضع السياسة حدودا ومعايير للتعامل مع تعارض المصالح، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في زين بالإفصاح عن كل حالة لتعارض المصالح في حالة حدوثها أو احتماليتها، التي تندرج ضمن سياسة الشركة في هذا الشأن بناءً على القوانين واللوائح والمعايير العالمية ذات الصلة.

تشتمل سياسة تعارض المصالح في زين على أمثلة واضحة لحالات تعارض المصالح وكيفية معالجتها والتعامل معها، كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محاضر الاجتماعات، ويمتنع العضو صاحب المصلحة من الاشتراك في التصويت على القرار الذي له علاقة، ويقوم رئيس مجلس الإدارة بتبليغ الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات.

تبعاً للائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، تقوم الشركة بتكليف خبير مستقل مثل مقوم أصول أو مستشار استثمار، ليقدّم تقرير للجمعية العامة أو مجلس الإدارة بشأن أي صفقة بين الشركة، وأي طرف له علاقة بها، أو أي ترتيب يدخل بموجبه كل من الطرفين في أي مشروع أو أصل أو يقدم تمويل له، متى كانت قيمة الصفقة أو الترتيب تعادل 10% أو أكثر من إجمالي أصول الشركة، على أن يقدم ذلك التقرير قبل الموافقة على الصفقة أو الترتيب، تركز هذه السياسة على مبدأ وضع مسؤوليات المجلس كحماية حقوق أصحاب المصالح، وتحقيق أعلى العوائد للمساهمين، كما تؤكد على الحفاظ على سرية المعاملات والمعلومات الصادرة من اجتماعات مجلس الإدارة وأعمال الشركة، وتحتوي السياسة على المواد اللازمة لضمان الإفصاح عن حالات تعارض المصالح وتحدد إجراءات لمعالجتها من قبل العضو أو مجلس الإدارة.

العقوبات

وضعت مجموعة زين سياسة العقوبات بما يتماشى مع قوانين ولوائح العقوبات المعمول بها، تلخص هذه السياسة الإجراءات الوقائية التي تفرضها السلطات التي تتحكم في قدرة الشركة على القيام بأي نشاط في بعض المناطق عالية الخطورة أو مع الأشخاص الخاضعين للعقوبات، تحدد هذه السياسة أيضا القيود والتدابير الوقائية التي يجب اتباعها باستمرار من قبل كل موظف في الشركة، وتلتزم الشركة بالامتثال لقوانين ولوائح العقوبات في جميع الدول التي تعمل بها، يتماشى ذلك مع إستراتيجية ورؤية الشركة باعتبارها مزود الشبكة الأكثر موثوقية، وتغطي هذه السياسة الآثار المترتبة بعدم الامتثال لقوانين ولوائح العقوبات، بالإضافة إلى عملية الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات.

مكافحة الفساد

قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة مكافحة الفساد ضمن إطار حوكمة الشركات في زين، تحدد سياسة مكافحة الفساد المبادئ التي تتبعها زين والشركات التابعة لها التي تركز إلى مبدأ عدم التسامح المطلق مع الرشوة والفساد، الهدف من هذه السياسة هو ضمان وجود تدابير مناسبة لمكافحة الفساد والرشوة في جميع عمليات الشركة لتجنب أي انتهاكات للقوانين واللوائح ذات الصلة.

تحظر مجموعة زين تماما تقديم أو عرض أو التصريح أو تلقي رشوى تحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك رشوة الأفراد والمسؤولين الحكوميين، مثل هذه الأعمال غير أخلاقية وغير قانونية، ونسعى إلى التمييز بأمانة وعدالة، معتمدين على أدائنا الممتاز وممارساتنا التجارية الأخلاقية، نحن ملتزمون بإجراء أنشطتنا التجارية بنزاهة، بما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركتنا، هذه السياسة قابلة للتطبيق، ويتم إبلاغها لجميع أصحاب المصالح، ويتم الترويج لها ودعمها بمبادرات التوعية والتدريب لضمان فهمها التام، والامتثال لها من قبل جميع أصحاب المصالح.

تغطي هذه السياسة موضوعات مختلفة منها: سلوك العمل، تقديم واستلام الهدايا، ممارسة الأعمال التجارية مع طرف ثالث، المساهمات السياسية والخيرية (لا تقدم زين الدعم المالي لأحزاب وانتماءات سياسية)، التسهيلات المالية، نسب الملكية غير المسيطرة، الالتزام بالحفاظ على الدقة والنزاهة في حفظ سجلات الشركة، الإبلاغ، الإجراءات التأديبية في حالة انتهاك السياسة، تضارب المصالح، تعاملات الأطراف ذات العلاقة، العقوبات الاقتصادية، ومكافحة غسل الأموال.

مكافحة غسل الأموال

يمتد التزام مجموعة زين بأعلى المعايير الأخلاقية والقانونية إلى عملياتها التجارية في جميع البلدان، وبناءً عليه، تتخذ المجموعة جميع الإجراءات اللازمة لمنع أنشطة غسل الأموال ضمن نطاق تواجدها، وقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة مكافحة غسل الأموال (AML) التي تهدف إلى ضمان امتثال زين بجميع متطلبات قوانين ولوائح ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وتهدف هذه السياسة إلى ضمان استكمال الضوابط القائمة على المخاطر، التي تمنع إساءة استخدام أصول مجموعة زين من قبل المتورطين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تسعى هذه السياسة إلى حماية زين وموظفيها وأصحاب المصالح من ارتكاب انتهاكات غير طوعية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاشتمال والتنوع والإنصاف

تهدف الشركة إلى تطبيق مبادئ الاشتمال والتنوع والإنصاف داخليا لتعكس صفات المجتمعات التي نعمل معها، يبدأ هذا بمجلس إدارة الشركة، ويتماشى تكوين وجود مجلس الإدارة مع الحجم والانتشار الجغرافي لشركة زين ومحفظتها وثقافتها ومكانتها كشركة مدرجة.

تدرك الشركة أهمية مجلس الإدارة المتنوع من حيث توفر مجموعة من الآراء في عملية صنع القرار، وهو أمر مفيد لنجاح الشركة على المدى الطويل للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وعند اختيار أعضاء مجلس الإدارة تستند العملية إلى معايير واقعية ولا يوجد تمييز على أي سمات شخصية أو مادية غير مرتبطة بقدرة الشخص على الأداء كعضو، يدعم مجلس الإدارة نهج الاشتمال والتنوع والإنصاف الذي تتبعه زين، وجهود ضمان تعزيز التنوع في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل مستمر.

قام مجلس إدارة زين باعتماد سياسة تنوع مجلس الإدارة، وذلك لتوضيح أهمية وتعزيز التنوع في مجلس الإدارة من حيث الخبرة والمعرفة بغض النظر عن الجنس، العرق، الأصل، الإعاقة، العمر، الجنسية، الأصل القومي، الدين / المعتقد، الحالة الاجتماعية، والطبقة الاجتماعية، في مجموعة زين، نعارض جميع أشكال التمييز غير القانوني وغير العادل، هذه السياسة

تم إطلاقها لنشر الوعي والتأكيد على توظيف الهويات الفريدة والمهارات وتجارب الأعضاء بطريقة تعود بالفائدة الجماعية على الشركة، ويدير الشركة مجلس إدارة يتألف من تسعة أعضاء ينتخبهم المساهمون خلال الجمعية العامة العادية السنوية، حيث تنتخب الجمعية العامة العادية الأعضاء بالاقتراع السري.

تفخر مجموعة زين بأنها من أول شركات الاتصالات في المنطقة تقوم بتأسيس إدارة مختصة تهتم بمجالات التنوع والإنصاف والاشتمال في بيئة العمل، وهي الخطوة التي أبرزت الرغبة في بناء قوة عمل متنوعة، وجدية أكبر في إفادة المجتمع، ترعى هذه الإدارة ثقافة التنوع والإنصاف والاشتمال من خلال تبنيها سلسلة من البرامج والمبادرات المعدة

- بعناية في أكثر من مجال، مثل التنوع بين الجنسين، برنامج لأصحاب الاحتياجات الخاصة، برنامج لتمكين الشباب، منصة الابتكارات الداخلية (تساعد موظفي زين كي يحولوا أفكارهم إلى مشاريع ناشئة خاصة بهم) ، وبرنامج للعناية بالصحة الذهنية، وحيث تؤمن زين بأن موظفيها يمثلون أكبر عنصر تمييز لديها، فإنها تفخر بجهودها المستمرة لدعم ورفع مستوى الموظفين.
 - وبينما تواصل مجموعة زين برامجها ومبادراتها لتعزيز قوة عملها، فإنها تسعى في الوقت ذاته إلى تسخير قوة هذا التنوع لبناء نموذج عمل يلهم الآخرين، وفي نفس الوقت يحتذى به في أسواق العمل الباحثة عن التغيير، توجد تفاصيل عن هذه المبادرات والسياسات على موقع الشركة.
- ## القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب
- ### آليات وخصائص الإفصاح
- باعتبارها شركة مدرجة في السوق الأول في بورصة الكويت، تضمن زين الشفافية من خلال الإفصاح في الوقت المناسب وبجودة عالية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة أسواق المال ، وفيما يلي الإجراءات المحددة التي تتخذها الشركة في هذا الصدد:
 - تشكيل فريق الإفصاح: تتولى إدارة حوكمة الشركات وإدارة علاقات المستثمرين مسؤولية الإشراف على عمليات الإفصاح والشفافية في الشركة، ويعمل الفريق مع الإدارات المختلفة لضمان الدقة في الإفصاح والتوقيت، بما في ذلك مجلس الإدارة والشؤون القانونية والمالية والإدارة التنفيذية، وتتولى إدارة الحوكمة والالتزام مسؤولية الإشراف على عملية الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال لضمان الالتزام الكامل من قبل الشركة بالتعليمات الواردة في الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للهيئة الخاص بالإفصاح والشفافية، وبناءً عليه، تعمل إدارة الالتزام على تقديم أي إيضاحات أو مشورة تتعلق بمتطلبات الإفصاح لهيئة أسواق المال، وتعد إدارة الحوكمة والالتزام الجهة المسؤولة عن التواصل مع والرد على استفسارات هيئة أسواق المال، والجهات الرقابية ذات الصلة.
 - تطوير سياسة الإفصاح: لدى زين سياسة إفصاح شاملة تتوافق مع لوائح هيئة أسواق المال، وتحدد هذه السياسة المعلومات الجوهرية والجدول الزمنية للإفصاح والأطراف المسؤولة وقنوات الاتصال، يمكن الوصول بسهولة إلى السياسة لجميع الموظفين وأصحاب المصلحة حيث أنها متاحة على الموقع الإلكتروني، ويتضمن إطار حوكمة الشركة سياسة الإفصاح التي من خلالها يضمن الإفصاح الدقيق والواقعي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة، وتهدف السياسة إلى تعزيز قدرة الشركة على الالتزام بالقواعد والقوانين والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى ذات الصلة مع تحري العدالة والمساواة في إتاحة حق الوصول إلى تلك المعلومات.
 - تحدد السياسة إطاراً للإفصاح الاستباقي عن المعلومات المتعلقة بالشركة، وتؤكد على تحقيق توازن بين السرية المطلوبة من قبل عملائنا مع المعلومات المطلوبة من قبل أصحاب المصالح مثل المساهمين والجهات الرقابية والمحليين، الغرض من هذه السياسة هو توفير المعلومات المطلوبة لجميع أصحاب المصالح سواء كانوا موظفين أو عملاء أو أعضاء في المجتمع أو عامة الناس، وتحدد هذه السياسة مبادئ ومتطلبات الشفافية وأنواع المعلومات التي سيفصح عنها من أجل ضمان معاملة أصحاب المصالح بطريقة عادلة.
 - يقوم مجلس الإدارة بمتابعة عملية الإفصاح والتواصل مع أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة، تم نشر مجموعة من السياسات الداخلية للشركة على الموقع الرسمي بعد موافقة مجلس إدارة الشركة، وذلك لتوفير صورة أوضح لسبل العمل في الشركة والمبادئ والإجراءات المتبعة مما يؤدي إلى زيادة الصلة بالمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، والوصول إلى أعلى المستويات من الثقة مع الفئات المختلفة من أصحاب المصالح.

سياسة حماية المعلومات والخصوصية

تلتزم الشركة قانونياً وأخلاقياً بحماية معلومات العملاء، وذلك لضمان عدم إساءة استغلالها بالشكل الذي يضر بمصالح العميل أو سمعة الشركة، يتحمل جميع الموظفين مسؤولية حماية معلومات العملاء وعدم الإفصاح عن أي معلومات غير مصرح لهم بالإفصاح عنها وفقاً للمتطلبات الرقابية ذات الصلة؛ ومن المهم أن يكون موظفي الشركة على دراية تامة بجميع السياسات المتعلقة بحماية تدفق المعلومات وتوزيعها ونقلها وحفظها أو التخلص منها.

سجل الإفصاحات

يتم نشر كافة الإفصاحات العامة على الموقع الإلكتروني للشركة باعتماد من إدارة الحوكمة والالتزام وبالتعاون مع إدارة الاتصالات وعلاقات المستثمرين، وتؤكد الشركة باستمرار على استخدام موقعها الإلكتروني للتواصل مع أصحاب المصالح (المساهمون، المستثمرون، العملاء، الجهات الرقابية، وغيرها) وتوزيع المعلومات الواجب نشرها الخاصة بالشركة، تشمل المعلومات المتوفرة على الموقع التقرير السنوي والتقارير الفصلية والمعلومات المالية، إفصاحات السوق (لأكثر من 13 سنة)، وغيرها من المعلومات.

سجل الإفصاحات الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: تحتفظ الشركة بسجل يشمل جميع الإفصاحات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتم تحديث هذا السجل باستمرار ليتوافق مع أحدث الإفصاحات، مما يضمن أقصى قدر من الدقة، بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الشركة بسجل يحتوي على إفصاحات من المطلعين، ويتم تخزين جميع هذه المعلومات والإفصاحات الحيوية داخل منصة إلكترونية، تضمن هذه المنصة إمكانية الوصول السلس إلى الأطراف ذات الصلة في اللحظات المطلوبة، الجدير بالذكر أن الموقع الرسمي للشركة يحتوي على أرشيف يضم جميع إفصاحات السوق التي قدمتها الشركة على مدار الثلاثة عشر عاما الماضية.

علاقات المستثمرين

تلتزم شركة زين بتقديم المعلومات والتقارير للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين، وذلك من خلال إدارة علاقات المستثمرين، وقام مجلس الإدارة باعتماد سياسة علاقات المستثمرين التي تؤكد الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها، تغطي هذه السياسة كافة الموظفين لدى الشركة، ومجلس الإدارة، وتشمل السياسة كافة وسائل الاتصال مع المساهمين، المستثمرين الحاليين والمحتملين، المحليين، ووسائل الإعلام، ويشمل ذلك أيضاً المستندات والبنود الموثقة في التقارير السنوية والفصلية، الأخبار والنشرات، عروض المحتوى للمساهمين، والبيانات الصحفية المنعقدة من قبل المتحدثين الرسميين، والمعلومات التي يتضمنها الموقع الإلكتروني للشركة.

تستند سياسة علاقات المستثمرين إلى المبادئ الأساسية للإدارة: حماية حقوق المساهمين، الشفافية، والنزاهة، كما يتم إتاحة المعلومات الهامة للمساهمين من خلال وسائل الإفصاح المناسبة مثل التقارير الدورية، التقرير السنوي، الموقع الإلكتروني للشركة، موقع بورصة الكويت، الاتصال الفصلي مع المحليين، والمؤتمرات ذات الصلة بعلاقات المستثمرين وغيرها.

تقع مسؤولية تطبيق هذه السياسة على موظفي إدارة علاقات المستثمرين وغيرهم من أصحاب العلاقة لدى الشركة، وتلعب هذه الإدارة دوراً هاماً في التأكد من حماية حقوق المساهمين، تتضمن إدارة علاقات المستثمرين كفاءات وخبرات متعددة مما يضمن سهولة التواصل مع المساهمين والمستثمرين المحليين والمحتملين ووسائل الإعلام بشكل مستمر.

الأهداف الرئيسية لإدارة علاقات المستثمرين:

1. إنشاء قنوات تواصل متسقة وموثوقة مع المستثمرين التزاماً باللوائح والقوانين ذات الصلة بما في ذلك، تلك الصادرة عن هيئة أسواق المال وقانون الشركات التجارية في دولة الكويت.
2. تعزيز مكانة الشركة في السوق وجذب المساهمين والاستثمارات.
3. إنشاء صلة بين الإدارة التنفيذية والمجتمع المالي بهدف تعزيز علاقة الإدارة التنفيذية بالمحليين وأصحاب المصالح.
4. تقديم المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين والمحليين.

عقب الإفصاح عن البيانات المالية، تقوم إدارة علاقات المستثمرين بعمل اتصال جماعي بين الإدارة التنفيذية والمحليين لمناقشة نتائج البيانات المالية للشركة، وفتح الباب أمام أي استفسارات قد تكون لدى المحليين فيما يتعلق بأداء الشركة، يتم توثيق مجريات الاتصال بما فيها المناقشات التي تمت خلال الاتصال، ويتم نشر ذلك على موقع بورصة الكويت وهيئة أسواق المال بالإضافة إلى نشره على الموقع الإلكتروني للشركة ليكون مرجعاً للمساهمين باللغتين العربية والإنجليزية.

يقوم موظفو علاقات المستثمرين بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية بحضور المؤتمرات ذات الصلة بعلاقات المستثمرين مما يخلق فرصة لجذب اهتمام المستثمرين المحتملين، وإتاحة الفرصة لعمل اجتماعات فردية مع المساهمين

والمستثمرين المحتملين المحليين والدوليين، ويجب على كافة التنفيذيين الحاضرين لتلك المؤتمرات أن يكونوا على أتم استعداد للإجابة على أي تساؤلات أو استفسارات يتم طرحها خلال الاجتماعات، على أن تستوفي هذه الاجتماعات جميع المتطلبات الرقابية ذات الصلة.

تتولى إدارة علاقات المستثمرين مسؤولية تجميع التقرير السنوي الخاص بالشركة، ويتم طلب مدخلات هذا التقرير من كافة الإدارات ذات الصلة على أن تقوم إدارة علاقات المستثمرين بمراجعة محتوى البيانات الواردة من تلك الإدارة، والتأكد من توافرها مع استراتيجية الشركة وصورتها العامة المعتمدة.

أهم إنجازات إدارة علاقات المستثمرين:

شاركت زين على مدار 3 أيام في فعاليات استثمارية استضافتها مؤسسات: HSBC، أرقام كابيتال، EFG Hermes في لندن ودبي.

رُشحت زين لفئتين مرموقتين ضمن جوائز جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA)، وهما "أفضل شركة في علاقات المستثمرين في الكويت" و"أفضل محترف في علاقات المستثمرين"، مما يؤكد التزامها المستمر بالتميز في علاقات المستثمرين، وتعزيز التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة، وترسيخ ريادتها في المنطقة. نجحت زين في إدارة ثلاث اجتماعات عامة - جمعيتين عموميتين عاديتين وجمعية عمومية غير عادية، محققة نسبة حضور قياسية بلغت 81%.

البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وعمليات الإفصاح

- أطلقت هيئة أسواق المال في العام 2024 نسخة مطورة من نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL، التي تشمل البيانات المالية، تقارير كفاية رأس المال، إفصاحات السوق، وطلبات الجمعيات العامة، يعزز هذا النظام الشفافية والدقة والامتثال من خلال توحيد التقارير المالية، كما يعمل على أتمتة العمليات، مما يقلل من الجهود اليدوية، ووقت تقديم الإفصاحات، كما يحسن النظام إمكانية الوصول إلى البيانات، ويعزز الإشراف التنظيمي، ويزيد من ثقة المستثمرين من خلال تبسيط عمليات الإفصاح، يُسهّم هذا النظام في تحديث التقارير المالية، مما يؤدي إلى بيئة استثمارية أكثر كفاءة وتنافسية وشفافية في الكويت
- يتضمن موقع الشركة الإلكتروني جميع إفصاحات الشركة للسوق التي تعود إلى ما يزيد عن 14 سنة، كما يتضمن الموقع أهم المعلومات عن النتائج والتقارير المالية الدورية، بالإضافة إلى آراء المحللين وغيرها من الحقائق والمؤشرات.
- يحتوي الموقع الإلكتروني على معلومات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وميثاق العمل للشركة، بالإضافة إلى لمحة عن أهم المبادئ والسياسات التي تركز إليها عمليات الشركة، كما تم إضافة بعض السياسات الداخلية على موقع الشركة كما تم ذكره سابقاً ضمن فقرة (الإفصاح والشفافية) من هذا التقرير.
- تطبيق علاقات المستثمرين في زين Zain IR App، الذي تم تطويره في العام 2017، وهو عبارة عن منصة شاملة تغطي جميع أنشطة إدارة علاقات المستثمرين ومنشورات الشركة، يركز التطبيق بشكل أساسي على نشر المعلومات المالية الرئيسية لأصحاب المصالح، مثل البيانات المالية للشركة وعروض المساهمين ومكالمات الأرباح ونسخ الإدارة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر معلومات محدثة عن أسعار السهم، وتفاصيل توزيعات الأرباح، ورأي المحللين لضمان أن المستثمرين على دراية جيدة بأداء زين، يتميز التطبيق أيضاً بتقويم محدث يمكن المستخدمين من تتبع جميع الأحداث القادمة المتعلقة بشركة زين، مما يضمن الإحاطة بجميع الإعلانات المهمة، هذا التطبيق هو أداة مهمة، لأنه يعزز الشفافية والكفاءة لجميع أنشطة علاقات المستثمرين، مما يؤدي في النهاية إلى تواصل أفضل مع المستثمرين، وخلق قيمة أكبر لجميع أصحاب المصالح.
- يتم مخاطبة هيئة أسواق المال عن طريق البريد الإلكتروني (بالإضافة إلى البريد) لتوفير المعلومات المطلوبة والإفصاحات.
- يتم التواصل مع هيئة أسواق المال من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية التي تم إطلاقها بهدف تسهيل تعاملات الجهات المشمولة برقابتها، وتعزيز ورفع كفاءة العمل في بيئة إلكترونية.
- يتم تقديم نسخة من البيانات المالية السنوية للشركة بالإضافة إلى طلب عقد اجتماع الجمعيات العمومية، وكافة المتطلبات اللازمة لعقد الاجتماع من خلال رابط البوابة، كما يتم استقبال طلبات المراجعين إلكترونياً التابعة لوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت بالإضافة إلى إجراءات وخدمات أخرى.
- عقد الجمعيات العمومية عن طريق حضورياً أو النظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة أو كلاهما معا تتضمن الشبكة الداخلية للشركة مكتبة إلكترونية تحتوي على جميع التفاصيل والمعلومات التي يتاح الدخول إليها بطريقة سهلة في أي وقت في حال توفر معلومات الدخول للموظفين المعنيين.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

الجمعية العامة العادية	الجمعية العامة غير العادية	الجمعية العامة للسنة المنتهية في 31/12/2023	الجمعية العامة العادية للسنة المنتهية في 31/12/2022	الجمعية العامة العادية للسنة المنتهية في 31/12/2021	
27/5/2024	22/4/2024	6/3/2024	13/3/2023	10/2/2022	تاريخ اجتماع مجلس الإدارة
25/6/2024 صباحا 11:00	22/5/2024 صباحا 11:00	6/5/2024 صباحا 11:00	11/4/2023 صباحا 11:00	22/3/2022 صباحا 10:00	تاريخ الجمعية العامة ووقتها
مبنى زين الرئيسي (شخصيا) والنظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة (إلكترونيا) معا.	مبنى زين الرئيسي (شخصيا) والنظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة (إلكترونيا) معا.	مبنى زين الرئيسي (شخصيا) والنظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة (إلكترونيا) معا.	مبنى زين الرئيسي (شخصيا) والنظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة (إلكترونيا) معا.	مبنى زين الرئيسي (شخصيا) والنظام الإلكتروني لعقد الجمعيات العامة لدى المقاصة (إلكترونيا) معا.	المكان
%76	%81.16	%77.05	%80.12	%75.14	نسبة حضور المساهمين

سجل البيانات الخاصة بالمساهمين لدى وكالة المقاصة
في أبريل 2004 قامت الشركة بتوقيع اتفاقية مع الشركة الكويتية للمقاصة بقصد حفظ سجل خاص لمساهميها لدى المقاصة، وبمقتضى هذه الاتفاقية تقوم المقاصة بكل ما يخص مساهمي الشركة، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- عمل فهرس بأسماء المساهمين ورقم كل مساهم وعدد الأسهم وجنسية المساهم.
- تحديث البيانات بسجل المساهمين لجمع عمليات التداول التي تتم بيورصة الكويت.
- القيام بإجراءات نقل الملكية ومحاضر التحويل لحالات البيع أو الشراء بعد الموافقة عليها من الجهات المختصة.
- القيام بمتابعة إجراءات البطاقات المفقودة أو التالفة أو إصدار بدل فاقد لها أو تالف عنها.
- توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة.
- تزويد الشركة بتقارير بأرصدة المساهمين يوميا وشهريا.
- تزويد الشركة بتقارير الأرباح المستلمة وغير المستلمة شهريا.
- القيام بتجزئة بطاقات الأسهم لحالات الوفاة واستخراج بطاقات الأسهم الجديدة للورثة وتسجيلها.
- قيد عمليات الرهن التي تجري على أسهم الشركة.
- تجهيز الدعوات للجمعيات العمومية بالتنسيق مع الشركة قبل انعقادها.
- إتاحة للمساهمين إمكانية الحصول على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة

تشجع الشركة كافة مساهميها للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة، وكافة القرارات التي تتخذها الجمعية بما فيها اختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما يحق لأية فئة من فئات المساهمين حضور اجتماعات الجمعية العامة دون دفع أي رسوم مقابل حضورهم.

يتم دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع بناءً على دعوة من مجلس الإدارة، وذلك بناءً على القواعد والقوانين المنظمة والصادرة عن الجهات التنظيمية، وتقوم الشركة عند تنظيم الاجتماعات العامة للمساهمين بتوجيه دعوة لحضور الجمعية العامة تتضمن جدول الأعمال، وتحدد وقت الاجتماع ومكانه، كما توفر الشركة للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت كاف جميع المعلومات والبيانات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وعلى الأخص تقارير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والبيانات المالية.

تقوم الشركة بتشجيع المساهمين للمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وما يرتبط بها من استفسارات تتعلق بأوجه النشاط المختلفة، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي، ويقوم مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات الخارجي بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.

يتاح للمساهمين الاطلاع على كافة البيانات الواردة في السجل الخاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية دون رسم أو مقابل، كما يحق للمساهمين الوصول لمحاضر اجتماعات الجمعية العامة للشركة. تقوم الشركة بالدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية بناءً على طلب عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 15% من رأس مال الشركة، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب كما جاء في القوانين ذات الصلة، كما يتاح للمساهمين الذين يملكون نسبة خمسة في المئة من رأس مال الشركة إضافة بنود على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة.

يجوز لكل مساهم إقامة الدعوى ببطان أي قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) مخالفاً للقانون أو عقد تأسيس الشركة أو النظام الأساسي أو كان يقصد به الإضرار بمصالح الشركة، ويجوز للمساهمين المالكين لنسبة 15% على الأقل من رأس المال الطعن أمام المحكمة في قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي يكون فيها إجحاف بحقوق الأقلية.

حماية حقوق المساهمين

تلتزم الشركة بدعم المشاركة العادلة للمساهمين، وتلتزم الشركة بضمان قيام جميع المساهمين بممارسة حقوقهم بشكل عادل دون أن يتم انتهاك تلك الحقوق، إضافة لذلك فإن الشركة تلتزم بحماية أصول المساهمين من أي إساءة لاستغلال تلك الأصول من قبل إدارة الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين، بما يتماشى مع مصالح الشركة، ووفقاً للقوانين والأطر التنظيمية.

تلتزم الشركة بتوفير الحقوق التالية للمساهمين:

- قيد قيمة الملكية في سجل المساهمين لدى وكالة المقاصة.
- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها.
- الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح النقدية والأسهم.
- الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية (بعد دفع كافة ديون الشركة).
- الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم.
- المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.
- مساءلة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية، وذلك في حال إخفاقهم في أداء المهام المناطة بهم.

يتم التعامل مع جميع المساهمين بشكل عادل ودون تمييز، بغض النظر عن حجم ملكيتهم، يشمل ذلك توفير الوصول المتساوي إلى المعلومات وحقوق التصويت والأرباح، وكجزء من الإطار العام للحوكمة بالشركة فقد تم تطوير سياسة حماية حقوق المساهمين بهدف ضمان التزام الشركة باحترام وحماية حقوق المساهمين وفقاً للقوانين والتعليمات واللوائح ذات الصلة، تأتي هذه السياسة من التزام مجلس إدارة الشركة بوضع معايير حماية حقوق جميع المساهمين، وتحديث هذه المعايير عند الحاجة لتعكس التغييرات في أحكام القانون واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية، تسري هذه السياسة على الشركة وشركاتها التابعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين لما لكل منهم من دور في حماية حقوق مساهمي الشركة، ولدى زين خطوط اتصال مفتوحة مع المساهمين من خلال عقد اجتماعات عامة بشكل منتظم حيث يمكن للمساهمين التعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة، وتلقي التحديثات حول أداء الشركة واستراتيجيتها.

تضمن زين الحقوق التالية للمساهمين:

- التصويت بالوكالة: تسهيل التصويت بالوكالة للسماح للمساهمين الذين لا يستطيعون حضور الاجتماعات بممارسة حقوق التصويت الخاصة بهم أو من خلال التصويت الإلكتروني من خلال النظام الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة، هذا يعزز مشاركة أكبر للمساهمين في صنع القرار، ويتم التصويت عن طريق الاقتراع السري، ويمكن للمساهمين الإداء بأصواتهم سواء اختاروا الحضور شخصياً أو إلكترونياً أو بالوكالة.
- سياسة توزيع الأرباح: وضع سياسة توزيع أرباح شفافة تحدد كيفية تحديد الأرباح وتوزيعها على المساهمين، هذا يضمن توزيع الأرباح بشكل عادل ومنتسق.
- الحق في الحصول على المعلومات: ضمان حصول المساهمين على معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب حول الأداء المالي للشركة واستراتيجيتها ومخاطرها وممارسات حوكمة الشركات.
- تثقيف المساهمين: توفير الموارد التعليمية لمساعدة المساهمين على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم وكيفية التعامل بفاعلية مع الشركة. وقد أنشأت الشركة سياسة التنوع في مجلس الإدارة لتثقيف المساهمين حول أهمية وجود مجلس إدارة متنوع، إن مجلس الإدارة المتنوع الذي يتمتع بمجموعة من وجهات النظر يعزز عملية صنع القرار، وهو أمر مفيد لنجاح الشركة على المدى الطويل ويعزز حقوق أصحاب المصلحة، وعند اختيار أعضاء مجلس الإدارة، تعتمد العملية على معايير واقعية ولا يوجد أي تمييز على أي سمات شخصية أو جسدية لا تؤثر على قدرة الشخص على الأداء كعضو في مجلس الإدارة.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح حماية حقوق أصحاب المصالح

في زين، تمثل حوكمة الشركات نهجاً متكاملاً يعكس التزامها بالمسؤولية والاستدامة، حيث لا تقتصر ممارساتها على الشفافية والمساءلة والعدالة، بل تمتد لتشمل رؤية أشمل تأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة، ليس فقط المساهمين، ومع تطور معايير الحوكمة في العام 2024، بات من الضروري للشركات المضي قدماً نحو نماذج أكثر شمولية تضمن التوازن بين مختلف الأطراف المعنية.

تركز زين على تعزيز العدالة في المعاملة، وضمان الإفصاح الفعّال، وتوفير آليات تواصل ومشاركة لجميع أصحاب المصلحة، من موظفين وعملاء وجهات تنظيمية وموردين ومجتمعات وبيئة، كما تحرص على تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم بفعالية، وتهيئة بيئة تفاعلية تدعم الحوار المفتوح، مع وضع أنظمة رقابية صارمة للحد من تضارب المصالح وضمان الحوكمة الرشيدة.

في ظل التغيير المستمر في اللوائح وتزايد تطلعات المجتمع، تعتمد زين نهجاً استباقياً يرسّخ ممارسات الحوكمة التي تعزز استدامتها على المدى الطويل، وتقوي علاقتها مع جميع أصحاب المصلحة، مما يجعلها نموذجاً في تبني حوكمة مسؤولة تتجاوز الأساليب التقليدية نحو إدارة أكثر توازناً وشمولية.

في زين، يمثل التعامل المستمر مع أصحاب المصلحة عنصراً جوهرياً لضمان استمرارية الأعمال، خاصة في ظل التطور المستمر لمطالبهم وتوقعاتهم، وتحرص الشركة على حماية حقوقهم وتعزيز الفائدة المشتركة من خلال ترسيخ وضع مالي مستقر وقوي يساهم في خلق فرص العمل وتحقيق النمو المستدام.

كجزء من إطار الحوكمة المتكامل، وضعت زين سياسة واضحة لحماية حقوق أصحاب المصلحة، تضمن الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، وتكفل احترام هذه الحقوق وصونها من أي انتهاك، ويشرف مجلس الإدارة على تطوير هذه السياسة وتحديثها بشكل دوري، لضمان توافيقها مع المستجدات التشريعية والتعليمات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية.

تمتد هذه السياسة لتشمل الشركة وشركاتها التابعة، بالإضافة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، حيث يتحمل كل منهم مسؤولية مباشرة في تطبيقها وضمان الامتثال لمتطلباتها، ويعد نشر الوعي حول هذه السياسة والتأكد من التزام جميع أفراد الشركة بها جزءاً أساسياً من ثقافة زين في تعزيز الحوكمة الرشيدة وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

تشمل فئات أصحاب المصالح: المساهمين، الجهات التنظيمية، العملاء، الموظفين، المجتمع، الموردين، والجهات الخارجية مثل الشركاء والمنافسين.

تضمن الشركة حماية حقوق أصحاب المصالح عن طريق ضمان ما يلي:

- التعامل مع كافة أصحاب المصالح بصورة عادلة، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح يتم التعامل معهم بشكل منصف ودون أي تمييز.
- السماح لأصحاب المصالح بالوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم حتى يتمكنوا من الحصول على تلك المعلومات والرجوع إليها بشكل سريع ومنتظم.
- كما تضمن الشركة حماية حقوق أصحاب المصالح، فإنها تتوقع أيضاً وفاء كافة أصحاب المصالح بالتزاماتهم التي تحكمها العقود والقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

مشاركة أصحاب المصالح ومتابعة أنشطة الشركة:

فيما يلي المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة تجاه أصحاب المصالح:

- **تعيين إدارة تنفيذية مختصة:** تتولى الإدارة التنفيذية برئاسة الرئيس التنفيذي مسؤولية الإدارة اليومية لعمليات الشركة وتنفيذ استراتيجيتها، ولذلك فإن من المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة اختيار أعضاء الإدارة التنفيذية القادرين على تولي تلك المهام بكفاءة.
- **الإشراف على شؤون الشركة بكفاءة وفعالية:** يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة للإشراف على شؤون الشركة بما في ذلك اعتماد والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية واستراتيجية إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركة، هذا بالإضافة إلى مسؤولية المجلس عن الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية. يتولى مجلس الإدارة تنفيذ مهامه الإشرافية إما بشكل مباشر من خلال المجلس أو غير مباشر من خلال اللجان الإشرافية المنبثقة عنه (لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت). بالإضافة إلى التأكد من أن القرارات الاستراتيجية للشركة تأخذ في الاعتبار توازن المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة، بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة دون الإضرار بأي طرف.
- **تبني سياسات فعالة:** يجب على مجلس الإدارة أن يوفر لأعضاء الإدارة التنفيذية إطار عمل واضح لإدارة عمليات الشركة، ويتم تحقيق ذلك من خلال الإشراف على السياسات الرئيسية المتبعة داخل الشركة التي تغطي مختلف عمليات الاستثمار وإدارة الأصول والخصوم والائتمان والسياسات الأخرى ذات العلاقة.
- **الإلمام بأوضاع الشركة وأدائها:** إن إحاطة المجلس بأي تطورات تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية للشركة يعد أمراً هاماً وأساسياً حيث يتيح ذلك للمجلس القدرة على التدخل الفوري إن اقتضت الحاجة.
- **الحفاظ على رأس مال مناسب للشركة:** يعد كفاية رأس المال من المؤشرات الرئيسية للوضع المالي للشركة، ولذلك يتولى المجلس مسؤولية التأكد من مدى كفاية رأس مال الشركة أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة والأهداف الاستراتيجية للشركة.
- **الالتزام بالقوانين واللوائح التنفيذية والتعليمات:** تخضع الشركة لمجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة، ومن مسؤوليات مجلس الإدارة التأكد من التزام الشركة بتلك القوانين واللوائح والتعليمات.
- **التواصل الفعال والشفافية -** تعزيز قنوات التواصل المفتوحة مع أصحاب المصلحة، وضمان الإفصاح المستمر عن المعلومات الجوهرية بشكل واضح وشفاف، بما يعزز الثقة والمصداقية.
- **تعزيز بيئة عمل عادلة وأخلاقية -** التأكد من أن بيئة العمل داخل الشركة قائمة على القيم الأخلاقية والعدالة، وضمان توفير فرص متساوية للموظفين، ومنع أي ممارسات تمييزية أو غير عادلة.
- **تشجيع المسؤولية الاجتماعية والبيئية -** تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة بما يخدم المجتمع والبيئة، ويساهم في التنمية المستدامة بما يتماشى مع مصالح أصحاب المصلحة.
- **ضمان آليات الشكاوى والتظلمات -** توفير قنوات رسمية فعالة تتيح لأصحاب المصلحة التعبير عن مخاوفهم أو تقديم شكاوى، وضمان التعامل معها بموضوعية وشفافية.

في العام 2024، شهدت حوكمة الشركات تحولات جوهرية عززت مكانة أصحاب المصلحة، فبينما كانت النماذج التقليدية تركز على مصالح المساهمين بالدرجة الأولى، أصبح النهج الحديث أكثر شمولية، معترفاً بالدور الحيوي للموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات والبيئة في نجاح الشركات، في هذا الإطار، أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية القرار رقم 2024/168، الذي يعزز معايير النزاهة والسلامة المالية للشركات المدرجة غير المرخصة، عبر فرض متطلبات أكثر صرامة عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة و تعيين الإدارة التنفيذية، لضمان الشفافية والالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة.

في هذا السياق، تتبنى زين نهجاً استباقياً يعكس التزامها بالحوكمة الرشيدة، حيث لم تعد الشفافية والمساءلة مجرد متطلبات تنظيمية، بل أصبحت أساساً لتعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، تدرك زين أن نجاحها لا يعتمد فقط على العوائد المالية، بل يرتبط أيضاً بقدرتها على التفاعل الإيجابي مع الأطراف المعنية، مما يتطلب إرساء سياسات عادلة تحمي حقوقهم وتضمن تكافؤ الفرص للجميع.

ولتعزيز هذا التوجه، اعتمدت زين استراتيجيات متكاملة لمشاركة أصحاب المصلحة، تشمل توفير قنوات تواصل فعالة تتيح لهم التعبير عن مخاوفهم، والتواصل عبر حوارات منتظمة، والمساهمة في عمليات صنع القرار، كما وضعت آليات واضحة للإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة، مع ضمان حماية الأطراف المعنية من أي ضغوط داخلية أو خارجية قد تؤثر على مصالحهم.

في ظل هذا التطور، باتت تبني الحوكمة القائمة على أصحاب المصلحة ليس مجرد التزام قانوني أو أخلاقي، بل خياراً استراتيجياً يعزز استدامة النمو، ويقوي مرونة علاقات الشركة، ويمكن الشركات من التكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، ومن خلال هذا التحول، لا تساهم زين فقط في ترسيخ نموذج أكثر عدالة ومسؤولية، بل تضع أيضاً حجر الأساس لنجاح طويل الأمد يرتكز على خلق قيمة مشتركة لجميع أصحاب المصلحة.

الهيئات التنظيمية والحكومية

طرق التواصل

- بوابة الهيئة الإلكترونية
- بورصة الكويت (البريد الإلكتروني، بوابة الإفصاح)
- شركة مقاصة الكويت (النظام الإلكتروني للمشاركة في الجمعيات العامة، بريد إلكتروني)
- عمليات التفتيش من قبل الهيئات الحكومية
- نماذج الإفصاح
- التقارير السنوية والدورية
- المشاركة في الفعاليات والأحداث وورش العمل والمنتديات
- حضور الاجتماعات (مباشرة أو عبر الإنترنت)
- الموقع الرسمي للشركة (سجل الإفصاح، التقارير، النظام الأساسي، السياسات)
- المراسلات الخاصة مع السلطات التنظيمية
- الجمعية العمومية

الأولويات

- الامتثال للقوانين والأنظمة
- الترويج لأفضل المعايير في الصناعة والسوق
- مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- الإفصاح والشفافية
- رفع مستوى الوعي حول الموضوعات الرئيسية مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتحول الرقمي والاستثمار في مجالات الابتكار

مستثمرونا

طرق التواصل

- الاجتماعات والمؤتمرات (مباشرة وعبر الإنترنت)
- تقارير سنوية وفصلية
- تصريحات صحفية
- الإفصاح عن معلومات الشركة الجوهرية
- مكالمات المحللين / البث الشبكي
- تطبيق للمستثمرين Zain IR App / الموقع الرسمي للشركة/ البريد الإلكتروني
- مواقع التواصل الاجتماعي
- الجمعية العمومية
- الاستبيانات والملاحظات

الأولويات

- نزاهة التقارير المالية
- إيضاح استراتيجية الشركة
- توفير الأخبار عن العمليات والأنشطة
- أخبار وتحديثات خاصة بالصناعة
- سياسة توزيع الأرباح
- تقديم آخر التطورات بخصوص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- التحديثات التنظيمية
- فعاليات وأحداث خاصة بعلاقات المستثمرين

موظفونا

طرق التواصل

- ورش العمل
- رسائل التوعية التي تحتوي على المعلومات المهمة
- حضور فعاليات وأنشطة
- استبيان إشراك الموظفين السنوي
- نموذج الإبلاغ
- تطبيق Zainers

الأولويات

- رضا الموظفين والأمان الوظيفي
- مميزات وحوافز
- فرص تطوير الأداء
- رواتب تنافسية
- الارتباط بقيم الشركة ومبادئها الأساسية
- فرص لبناء علاقات خارجية في الأسواق الدولية
- الصحة العامة
- الصحة النفسية

عملاؤنا

طرق التواصل

- قنوات رقمية تفاعلية
- استبيان رضا العملاء
- استبيان تجربة العملاء في المتاجر
- خدمات عبر التطبيق، الموقع، الأفرع، وخدمة العملاء
- التواصل الفوري مواقع التواصل الاجتماعي.. وغيرها

الأولويات

- خدمات موثوقة وحلول مبتكرة سهلة الحصول عليها، وبأسعار مناسبة
- إعلانات ترويجية للعروض وغيرها من المعلومات ذات الصلة
- خدمات حسب الطلب
- الدقة والشفافية في الفواتير
- حماية البيانات وأمن المعلومات
- حلول فعالة للشكاوى
- تحليل نتائج الاستبيانات

مجتمعنا

طرق التواصل

- حملات توعية على مواقع التواصل الاجتماعي
- دعم وتطوير المبادرات والأنشطة المستدامة
- إقامة شراكات هادفة
- المشاركة في الفعاليات والمنتديات وورش العمل المجتمعية

الأولويات

- بناء خطط التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي
- تمكين مجتمع رقمي شامل
- إدارة مسؤولة لسلسلة التوريد
- الالتزام بمعايير الصحة والسلامة.
- إنشاء برامج توعية تدعم المجتمعات المحرومة

موردونا

طرق التواصل

- فتح قنوات تواصل وعمليات مشاركة مباشرة
- عمل تقييمات بشكل دوري
- قواعد السلوك الخاصة بالموردين
- التحقق من الالتزام بسياسات تضارب المصالح، المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، والعقوبات
- إجراءات فعالة لمباشرة الأعمال والعقود

الأولويات

- ترسيخ مبادئ التنوع والإنصاف والاشتمال
- معايير الاستدامة
- الالتزام بالمدفوعات في الوقت المحدد

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

خطة تطوير مهارات وكفاءات مجلس الإدارة

يلعب تدريب وتطوير مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز ممارسات الحوكمة الفعالة وتحسين أداء مجلس الإدارة، وإدراكاً لأهمية أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المعرفة والمهارة، يتم تشجيع الشركات من قبل الهيئات التنظيمية مثل هيئة أسواق المال (CMA) على إعطاء الأولوية لمبادرات التدريب المستمر.

يستلزم تدريب مجلس الإدارة في شركة زين تزويد الأعضاء بالمعرفة والمهارات والرؤى اللازمة للوفاء بواجباتهم والمساهمة بشكل هادف في التوجه الاستراتيجي للشركة، فيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لتدريب وتطوير مجلس الإدارة في زين:

التوجيه والتأهيل: يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد لبرامج توجيهية توفر فهماً واضحاً لهيكل الإدارة وعمليات الشركة وتوجهات قطاع الاتصالات والتحديات الرئيسية، هذا يساعد من سرعة فاعلية ومساهمة الأعضاء الجدد.

مبادئ ولوائح الحوكمة: يتم تثقيف أعضاء مجلس الإدارة حول المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، بما في ذلك أدوارهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم القانونية ومتطلبات الامتثال بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

التدريب الخاص بقطاع الاتصالات: يتلقى الأعضاء مواد تدريبية وتوعوية تتضمن رؤى حول اتجاهات الصناعة والعمليات التنافسية والمخاطر الناشئة.

إدارة المخاطر والامتثال: تغطي برامج التدريب تقييم المخاطر واستراتيجيات التخفيف وأطر الامتثال لضمان أن يكون الأعضاء على دراية جيدة بتحديد المخاطر المحتملة ومعالجتها.

الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات: يتم تثقيف أعضاء مجلس الإدارة حول الاعتبارات الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وممارسات الاستدامة، ومواءمتها مع قيم الشركة والتوقعات المجتمعية.

التواصل وإشراك أصحاب المصلحة: يركز تدريب مجلس الإدارة على التواصل الفعال، سواء داخل مجلس الإدارة أو مع المساهمين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين، هذا يشمل بناء مهارات التواصل الشفاف والمشاركة النشطة.

الأمن السيبراني والتكنولوجيا: مع تزايد رقمنة الأعمال، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة تدريباً على تهديدات الأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، والآثار المترتبة على التقدم التكنولوجي.

التعليم المستمر: يتم تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة في التعلم المستمر من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات وفرص التطوير المهني للبقاء على اطلاع دائم باتجاهات الصناعة وممارسات الحوكمة المتطورة.

ومن خلال الاستثمار في تدريب وتطوير أعضاء مجلس الإدارة، تثبت زين التزامها بالحفاظ على مستوى عالٍ من الحوكمة، حيث يساهم أعضاء مجلس الإدارة المدربون جيداً في الرقابة الفعالة، واتخاذ القرارات المستنيرة، وإدارة المخاطر، والنمو المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز قيمة المساهمين وثقة أصحاب المصلحة.

تقييم مجلس الإدارة

بموجب قواعد حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة أسواق المال في الكويت، يلعب تقييم مجلس الإدارة دوراً محورياً في ضمان ممارسات حوكمة الشركات الفعالة، ويخضع مجلس الإدارة، باعتباره هيئة إدارية رئيسية، لتقييمات سنوية تشمل تقييماً شاملاً لتكوينه وأدائه والتزامه بمبادئ الحوكمة، وتم تصميم تقييمات مجلس الإدارة في شركة زين بحيث تنطوي على تحليلات موضوعية لهيكل مجلس الإدارة، ومهاراته، واستقلاله، وتنوعه، وفعاليتته الشاملة، وتهدف هذه التقييمات إلى تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين في أداء مجلس الإدارة.

يتم تقييم المجلس ككل ولجانه والأعضاء منفردين، يتضمن تقييم مجلس الإدارة موضوعات متعددة تؤثر على أدائه والقيمة المضافة وأهداف الشركة بشكل عام ومن ضمن هذه المقاييس ما يلي:

- الحضور ومؤشرات الأداء الرئيسية طبقاً لاستراتيجية وأهداف الشركة والقوانين والتعليمات ذات الصلة.
- التزام المجلس بالقوانين واللوائح التي تنطبق على موضوعات متعددة مثل تطوير الأعمال وتشكيل هيكل المجلس واعتماد السياسات الداخلية وغيرها من المسؤوليات والأدوار كما تحددها لوائح هيئة أسواق المال.
- التنوع والإنصاف والاشتمال في تشكيل المجلس.
- معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG).
- تنسيق الاجتماعات والموضوعات وجدول الأعمال طبقاً للقوانين ذات الصلة.
- بنود المناقشة والهدف منها وارتباطها بتأثيرها على أداء الشركة.
- اتجاهات صناعة الاتصالات وآخر التطورات .
- المخاطر التي تواجه الشركة وأهم التطورات والإجراءات بهذا الشأن.
- الاتصال بأصحاب المصالح وفاعلية هذه القنوات.
- المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وتضارب المصالح.
- مناقشة التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية أو المراجعين أو أي فريق تفتيش وخطط العمل المترتبة عليها.
- الانحرافات عن الميزانية المعتمدة.
- الدورات التدريبية المطلوبة.
- الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

تعيين طرف ثالث لتقييم أداء مجلس الإدارة يعزز الحوكمة من خلال تقديم تقييم مستقل وموضوعي لفعالية المجلس، يضمن هذا النهج الشفافية، ويحدد نقاط القوة والضعف، ويقدم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الأداء، حيث يساعد التقييم الخارجي على إزالة التحيزات الداخلية، ومواءمة أداء المجلس مع أفضل الممارسات، وتعزيز ديناميكيات صنع القرار.

يتضمن هذا التقييم عادةً تحديد معايير التقييم، وإجراء الاستبيانات والمقابلات، والمقارنة مع المعايير الصناعية، وتقديم تقرير شامل يتضمن رؤى استراتيجية.

في الكويت، تؤكد الأطر التنظيمية، بما في ذلك **القرار رقم 2024/168**، على نزاهة مجلس الإدارة وسلامته المالية، مما يجعل التقييمات الخارجية أكثر أهمية، حيث تعتمد الشركات التي تنفذ تقييمات مستقلة على أطراف ثالثة لتعزيز المساءلة، وتحسين الامتثال، وتعزيز الحوكمة الشاملة، مما يدعم الاستدامة طويلة الأجل ويعزز ثقة أصحاب المصلحة في قيادتها وعمليات صنع القرار.

قامت زين بتعيين جهة خارجية مستقلة لإجراء تقييم لمجلس إدارتها، مما يضمن الشفافية والامتثال لأفضل ممارسات الحوكمة، ويساعد هذا التقييم في قياس فعالية المجلس، وتحديد مجالات التحسين، وتقديم توصيات تدريبية مستهدفة لتعزيز قدرات القيادة، وتقوية عملية صنع القرار، ودعم التميز في الحوكمة المؤسسية على المدى الطويل.

خلق القيم

يشرف مجلس إدارة شركة زين على عمليات الشركة وأداء الإدارة التنفيذية، ويتحمل مسؤولية إضافية تتمثل في الإشراف على السعي الشامل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وبالتالي تعزيز الإنجازات المستمرة التي تحقق قيمة دائمة لكل من المساهمين وأصحاب المصلحة على نطاق أوسع، إن هدف مجلس الإدارة هو وضع حجر الأساس لمسار واعد ومستدام، يهدف إلى دفع النمو من خلال أساليب تكنولوجية مسؤولة وشاملة ومستدامة، والحفاظ على سمعة الشركة فيما يتعلق بالموثوقية مع الاستمرار في توليد القيمة لأصحاب المصلحة.

ويتتبع مجلس الإدارة التطورات في سياسات التأثير الرقمي والاستدامة، مما يضمن التقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والقضايا البيئية.

تبتت زين مبادرات الاستدامة لمواجهة التحديات المتطورة وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع الاستدامة البيئية والاجتماعية و المؤسسية (ESG)، ويؤدي التركيز على هذه الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى تعزيز النتائج المالية، مما يجعل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اطلاع دائم بتطورات الصناعة، وتقديم القيمة المثلى للمساهمين وأصحاب المصلحة، علاوة على ذلك، فإن تعزيز المصداقية والسلوك الأخلاقي في التعاملات التجارية لا يجذب المساهمين ويحافظ عليهم فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تعزيز ولاء العملاء، وتوفر هذه الجوانب غير الملموسة ميزة تنافسية تزيد من تقييم الشركة على المدى الطويل.

يؤدي الأداء الاستثنائي للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) إلى نتائج إيجابية مكافئة، ويظهر قدرات تشغيلية متزايدة، وجودة إدارة ماهرة، وتعزيز الثقة وكفاءة التنفيذ، بالإضافة إلى إدارة رأس المال، تعكس هذه العناصر مجتمعة كفاءة الشركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، التي بدورها توجه الشركة نحو قيادة تتسم بالكفاءة والإنتاجية والتركيز على القيمة، علاوة على ذلك، فإن الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة تنعكس من خلال صورة الشركة، مما يعزز القيمة السوقية، ويحقق في نهاية المطاف قيمة متزايدة للمساهمين.

القاعدة الحادية عشرة: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

ملخص لتطوير سياسة تضمن التوازن بين كل هدف من أهداف الشركة وأهداف المجتمع.

تهدف سياسة الاستدامة المؤسسية لشركة زين إلى تضمين مبادئ الاستدامة والأخلاق في جميع جوانب عملياتها وأنشطتها التجارية وسلسلة القيمة الخاصة بها، ومن خلال هذه السياسة، تستهدف الشركة تقليل تأثيراتها البيئية، ضمان التأثير الاجتماعي الإيجابي، والحفاظ على الجدوى الاقتصادية مع الالتزام بأعلى مستوى من المسؤولية والشفافية والمساءلة.

تعد سياسة الاستدامة المؤسسية بيانا رسميا عن التزام زين بمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان في أسواقها، وتشمل المجالات الرئيسية لهذه السياسة - التي تعد امتدادا لاستراتيجية الاستدامة المؤسسية للشركة - على سبيل المثال لا الحصر، تغير المناخ، إدارة سلسلة التوريد، خصوصية البيانات وحمايتها، سلامة الأطفال على الإنترنت، وبطالة الشباب، تتماشى استراتيجية خدمة العملاء في زين بشكل وثيق مع استراتيجية 4Sight للشركة، مما يدعم تحقيق أهدافها وغاياتها الاستراتيجية. كما سيتم تعديل استراتيجية خدمة العملاء ومواءمتها مع استراتيجية 4Ward الجديدة التي أعلنتها زين مؤخرا.

تستهدف إدارة الاستدامة في شركة زين تحقيق ضمان الالتزام بسياسة الاستدامة المؤسسية وترجمتها إلى العمليات والإجراءات اللازمة عبر جميع جوانب الشركة وسلسلة القيمة الخاصة بها، كما أنها مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على خلق قيمة عبر المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وتتمكن إدارة الاستدامة المؤسسية من تحقيق ذلك من خلال العمل عبر التعاون مع العديد من أصحاب المصلحة.

تتوفر سياسة الاستدامة المؤسسية على الموقع الرسمي للشركة لضمان وصول جميع أصحاب المصلحة إلى هذه السياسة باللغتين العربية والإنجليزية.

نظرة عامة على البرامج والمبادرات :

واصلت زين إطلاق مبادراتها وبرامجها في إطار استراتيجيتها الخمسية للاستدامة 2020-2025 لتحقيق أهدافها الاستراتيجية عن هذه المرحلة.

1. تغير المناخ:

في إطار التزامها المتواصل بالتصدي لتأثيرات تغير المناخ، طبقت الشركة إطارًا للامتثال لتغير المناخ يحدد مبادرات التكيف والتخفيف تماشيًا مع هدفها للوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول العام 2050، يتيح هذا الإطار ل زين تقييم قدرة أعمالها على الصمود أمام المخاطر المادية والانتقالية، مما يولد قيمة أكبر لمساهميها وعملائها. من وجهة نظر مجتمعية... استمرت الشركة في رصد وتقييم التغيرات السلوكية المرتبطة بقضايا المناخ، حيث حددت زين أهدافا كمية خاصة لكل سوق، ساعية في ذلك إلى إشراك 40% من قاعدة عملائها بحلول العام 2025 بما يتماشى مع أهداف المشروع العالمي للإفصاح عن الكربون (CDP)، كما تواصل زين إثبات التزامها بالحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة، معترفة بأنهما عنصرا أساسيان في استراتيجيتها الشاملة للعمل المناخي.

واستنادا إلى جهود الشركة في السنوات الماضية، أدخلت زين التنوع البيولوجي في عملية إدارة سلسلة التوريد لديها، يضمن هذا المعيار الجديد قيام الموردين بتقييم الأثر المحتمل لعملياتهم على التنوع البيولوجي وتتبع المواد التي يستخدمونها، مما يعزز الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء سلسلة القيمة لدى الشركة، حيث تدرك زين أن سلسلة التوريد قد تكون واحدة من أكبر المخاطر على التنوع البيولوجي، وأجرى كل سوق مجموعة متنوعة من حملات التواصل الاجتماعي حيث قامت زين بتضمين استبيانات قبل وبعد لتقييم وقياس التأثيرات، فيما يلي أمثلة على حملات التوعية التي تم إطلاقها في كل سوق.

أجرت عمليات زين في المنطقة سلسلة متنوعة من حملات التواصل الاجتماعي... واشتملت استطلاعات قبل/ وبعد لتقييم وقياس مدى التأثير، فيما يلي أمثلة على حملات التوعية التي أطلقت في كل سوق:

الكويت

عززت زين الكويت التزامها بالحفاظ على النظم البيئية من خلال التعاون مع "تدويري" أول منشأة محلية لإعادة التدوير في الكويت، وتتضمن هذه الشراكة تركيب صناديق للنفايات الإلكترونية داخليا لتسهيل مبادرة جمع النفايات الإلكترونية، وبحلول الربع الثالث، جمعت زين الكويت 107 كيلوغرامات من النفايات الإلكترونية، وأصدرت فيديو توعوي داخلي لتعزيز الإدارة المسؤولة للنفايات الإلكترونية.

بالإضافة إلى النفايات الإلكترونية، حققت زين تقدما ملحوظا في إدارة أنواع أخرى من النفايات:

- تقليل النفايات البلاستيكية (PET): تم جمع 529.5 كيلوغرام في الربع الثاني، بزيادة 5% إلى 557 كيلوغرام في الربع الثالث.

- تقليل نفايات الورق: تم جمع 9,076 كيلوغرام في الربع الثاني، بزيادة 31% إلى 11,870 كيلوغرام في الربع الثالث.

- فئات النفايات الأخرى: تم جمع 326 كيلوغرام من النفايات الخشبية.

- واصلت زين الكويت شراكتها طويلة الأمد مع فريق الغوص الكويتي للعام 26، معززة دورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في الكويت، وقد دعم التعاون هذا العام مبادرات مراقبة الشعاب المرجانية وإزالة النفايات البحرية، والمساهمة في جهود الاستعادة البيئية الحرجة، وكجزء من هذه المبادرات، تقوم CoralWatch، وهي منظمة غير ربحية في جامعة كوينزلاند، بإشراك الغواصين عالمياً لمراقبة الشعاب المرجانية ومشاركة البيانات للبحث العلمي، ويلعب فريق الغوص الكويتي، بصفته سفيراً إقليمياً، دوراً حيوياً في هذا الجهد العالمي، مساعداً في تعزيز الحفاظ على الشعاب المرجانية في المنطقة.

في العام 2024... حقق فريق الغوص نتائج مهمة في إزالة النفايات البحرية، حيث جمع 72,200 كيلوغرام من النفايات في الربع الثاني و52,000 كيلوغرام في الربع الثالث، ويعود الانخفاض بنسبة 28% في الربع الثالث إلى عملية كبيرة غير عادية في الربع الثاني، التي تضمنت إزالة قارب غارق ساهم بشكل كبير في النفايات التي تم جمعها خلال تلك الفترة، ومن خلال دمج إزالة النفايات مع مراقبة الشعاب المرجانية، يسلط هذا التعاون الضوء على نهج شامل لالتزام زين الشامل بالحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة.

هذا العام... كان لكل من عمليات زين هدف للتحقق من 10 موردين:

الشركة	الهدف - عدد الموردين	التنفيذ
البحرين	10	نعم
العراق	10	نعم
الأردن	10	نعم
الكويت	10	نعم
السعودية	10	لا
السودان*	10	غير متاح
جنوب السودان	10	نعم

البحرين

في العام 2024... تعاونت زين البحرين مع وزارة شؤون البلديات والزراعة والمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي (NIAD) لزراعة 2,000 شتلة من أشجار المانغروف في منطقة عكر الغربية لدعم التزام البحرين بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060... بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، تعمل المبادرة على استعادة النظم البيئية الحيوية للمانغروف، التي تعمل كمصارف كربون طبيعية فعالة، وتحمي السواحل، وتدعم التنوع البيولوجي البحري، مساهمة بشكل مباشر في أهداف المناخ والتنوع البيولوجي للمملكة.

العراق

- لتعزيز المساحات الخضراء، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتعزيز الوعي بتغير المناخ... تعاونت زين العراق بالشراكة مع شركة "هلا" الناشئة لزراعة 850 شجرة أكاسيا (شجرة محلية) في وسط بغداد منها 600 في وسط المدينة و250 في حديقة عامة، بهدف زيادة المساحات الخضراء وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الأردن

- يعد الأردن من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه على مستوى العالم، حيث يقل توافر المياه للفرد بشكل كبير عن العتبات الدولية لندرة المياه، وفقا للبنك الدولي، تبلغ موارد المياه المتجددة في الأردن حوالي 97 مترا مكعبا للفرد سنويا، وهو أقل بكثير من الندرة المائية المطلقة، تسلط هذه الندرة المقلقة الضوء على الحاجة الملحة لممارسات إدارة المياه بكفاءة وحلول مبتكرة لضمان الوصول المستدام إلى الموارد (البنك الدولي، 2023).

في العام 2024... عززت زين الأردن التزامها بمعالجة هذه التحديات من خلال دعم مبادرة الجمعية العلمية الملكية للمراقبة عن بعد لجودة المياه، وكجزء من هذا التعاون، قدمت زين خطوط نقل البيانات وخدمات "Real Static IP" لـ 13 محطة موزعة استراتيجيا عبر مصادر المياه السطحية الرئيسية في المملكة.

تقوم المحطات، المجهزة بأجهزة آلية متطورة، بجمع عينات المياه باستمرار للتحليل الفيزيائي والكيميائي، ونقل النتائج في الوقت الفعلي - كل ساعة - عبر شبكة زين إلى قاعدة بيانات مركزية.

يتيح نقل البيانات السلس هذا المراقبة الفعالة في الوقت الفعلي، مما يسمح للوزارات والمؤسسات المعنية باتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب، ويلعب الدعم التكنولوجي لـ زين دورا حاسما في الإدارة المستدامة لموارد المياه المحدودة في الأردن.

السعودية

في العام 2024... تعاونت زين السعودية مع "ارتقاء"، وهي مؤسسة غير ربحية متخصصة في إعادة تدوير وتجديد أجهزة الكمبيوتر المستعملة، لإطلاق المرحلة الثانية من حملتها لإدارة النفايات الإلكترونية، تم تصميم هذه المبادرة لتعزيز الاستثمارات في إدارة النفايات الإلكترونية وتقديم الممارسات المستدامة داخل المؤسسة، ومن خلال هذه الشراكة، تم إعادة تدوير 247 كيلوغراما من الأجهزة الإلكترونية بنجاح، مما يدمج مبادئ الاقتصاد الدائري في عمليات زين ويساهم في إدارة أكثر استدامة للموارد.

العمل بمسؤولية

تبنّت زين نهجا شاملا لإدارة سلسلة التوريد المسؤولة، حيث قامت بدمج مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية عبر عملياتها... فقد التزمت الشركة بتعزيز قدرات الموردين من خلال برامج تدريبية موجهة، وقامت برفع الوعي حول مواضيع الاستدامة لتعزيز أفضل الممارسات ضمن سلسلة القيمة الخاصة بها، وتحافظ زين على استراتيجيتها المسؤولة لسلسلة التوريد من خلال عملية فحص صارمة لإدارة سلسلة التوريد لضمان توافرها مع قيمها ومعاييرها بالخطوات التالية:

الالتزام بمدونة قواعد سلوك الموردين الخاصة بـ زين، وبيانات سياسة حقوق الإنسان.

الإطلاع على فيديو التدريب الخاص بـ زين المتاح على الموقع الإلكتروني وملء نموذج الملاحظات.

إكمال استبيان التقييم الذاتي الخاص بـ زين.

إكمال التدقيق المادي للموردين مرتفعي المخاطر.

عززت زين استبيان التقييم الذاتي للموردين ليشمل أهداف صافي الانبعاثات الصفري، والتنوع البيولوجي، وإمكانية التتبع... حيث يقيّم هذا التقييم الموردين طبقا لطموحاتهم في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، مدى تأثيرهم على التنوع البيولوجي، السياسات ذات الصلة، الامتثال التنظيمي، الالتزام بشهادات أو أطر التنوع البيولوجي، وأيضا إمكانية التتبع التي تفحص أنظمة تتبع أصول المواد وحركتها وتحدد المناطق أو الموردين الذين يواجهون تحديات.

قدمت زين عملية تدقيق مادي كمستوى إضافي من التحقق، حيث أدرجت نموذج ملاحظات لتوثيق ومعالجة المخاطر المحددة أثناء عمليات التدقيق، وتم تصميم النموذج لتصنيف خطورة الملاحظات المحددة، وفي حالات النتائج عالية المخاطر أو انتهاكات مدونة قواعد سلوك الموردين، يخضع المورد لعملية إنهاء.

* نظرًا للأزمة السياسية المستمرة، لم تتمكن زين السودان من إجراء التدقيق الميداني هذا العام. وفي الوقت نفسه، أكملت زين السعودية 8 من أصل 10 عمليات تدقيق ميداني. سيتم ترحيل عمليتي التدقيق المتبقيتين إلى أهداف عام 2025.

خصوصية البيانات في العام 2024... عززت زين تركيزها على معالجة المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات من خلال تمكين المجتمعات المهمشة عبر برامج تدريبية موجهة، وتهدف هذه المبادرات إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتنقل بفعالية في المشهد المتطور لحماية البيانات، مما يعزز محو الأمية الرقمية والشمول. على مدار العام... أنهت عمليات زين خططها لبرامج خصوصية البيانات وحددت شرائح مستهدفة معينة داخل مجتمعاتها، حيث تقدمت بعض العمليات في تنفيذ مبادراتها، بينما من المقرر أن تطلق عمليات أخرى برامجها في وقت لاحق من العام 2025، مما يضمن التواصل الشامل والتأثير عبر جميع المناطق.

في عام 2024، أطلقت زين عدة مبادرات لزيادة الوعي حول خصوصية البيانات والأمن السيبراني، مستهدفة مجتمعات متنوعة، بما في ذلك العمالة الوافدة البسيطة في الكويت، والعمالة المهاجرة وكبار السن في البحرين والعراق، والطلاب في الأردن، مع التركيز على موضوعات مثل أمن البيانات، منع الاحتيال، والسلامة عبر الإنترنت. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ المبادرات في السعودية وجنوب السودان أو تم تأجيلها بسبب الظروف الإقليمية، بينما أدى الصراع المستمر في السودان إلى تأخير الأنشطة المخطط لها.

الكويت

الفئة المستهدفة: العمالة الوافدة البسيطة

قدمت زين أول جلسة توعية حول خصوصية البيانات بهدف تطوير المهارات ومشاركة المعرفة مع موظفي خدمات التنظيف والصيانة في زين الكويت، الذين يعملون ضمن طاقم طرف ثالث. تناولت الجلسة موضوعات مثل خصوصية البيانات، الأمن المادي، وأمن المعلومات. شارك في الجلسات 79 شخصًا وأكدوا استفادتهم منها.

البحرين

الفئة المستهدفة: العمالة المهاجرة، كبار السن

في عام 2024، أطلقت زين البحرين حملة توعية بالأمن السيبراني للعمالة المهاجرة كجزء من جهودها لتعزيز الشمولية. تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والملصقات بست لغات—الإنجليزية، العربية، الهندية، التاغالوغ، الأردية، والبنغالية—لتغطية أهم موضوعات الأمن السيبراني.

أما لكبار السن، فقد نظمت زين جلسة توعية بالأمن السيبراني في جمعية الحكمة للمتقاعدين لـ 15 مشاركًا. ركزت الجلسة على التعرف على عمليات الاحتيال، وحماية المعلومات المصرفية عبر الإنترنت، والتحقق من الهويات لتجنب عمليات النصب، مما زود المشاركين بمهارات أساسية للسلامة الرقمية.

العراق

الفئة المستهدفة: الطلاب

في عام 2024، استضافت زين العراق ثلاث جلسات توعية بخصوصية البيانات لـ 161 طالبة جامعية وثانوية، بالتعاون مع جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ركزت الجلسات على حماية المعلومات الشخصية، منع تسرب البيانات، وتحديد المخاطر الأمنية. وانتهت كل جلسة بجلسة أسئلة وأجوبة لقياس التأثير، مع التأكيد على أهمية الإبلاغ عن حوادث الابتزاز الإلكتروني.

الأردن

الفئة المستهدفة: العمالة الوافدة البسيطة

شارك 30 متدربًا صيفيًا يعملون في مراكز صيانة الهواتف المحمولة التابعة لزين الأردن في جلسة توعية حول الأمن السيبراني، بهدف تثقيفهم حول أهمية أمن البيانات، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية لحماية أنفسهم من التهديدات الإلكترونية.

الاشتغال :

في إطار ركيزة الاشتغال... تلتزم الشركة بسد الفجوة الرقمية للفئات الضعيفة، بما في ذلك كبار السن، ذوي الإعاقة، النساء، والأطفال، حيث تستفيد زين من خدماتها الأساسية لتحويل حياة الأفراد والمساهمة في التنمية البشرية والاجتماعية، ومن خلال تعزيز خدمات الاتصال، تساعد الشركة في تمكين الوصول إلى المزيد من الفرص لبناء القدرات، مما يعزز تنمية المهارات الفردية ورأس المال البشري للمجتمعات.

يظل الاشتغال عاملاً محورياً في هذه الجهود، حيث يعزز من العقد الاجتماعي ل زين مع المجتمعات التي تخدمه، ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوات كبيرة في الوصول إلى الأجهزة والاتصال بالإنترنت والمهارات الرقمية، حتى في المناطق عالية الاتصال، ووفقاً لاتحاد ال GSMA، فإن العوائق الرئيسية تشمل القدرة على تحمل التكاليف، المعرفة، المحتوى ذي الصلة، السلامة، وإمكانية الوصول، ولمعالجة هذه التحديات، وضعت زين أهدافاً ومؤشرات أداءً رئيسية محددة عبر أسواقها، مما يوفر توجيهها استراتيجياً مع السماح بالمرونة لتكييف الحلول مع السياقات المحلية.

الأشخاص من ذوي الإعاقة:

تلتزم زين بتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال توفير خدمات ومبادرات مصممة خصيصاً لتعزيز الاشتغال وإمكانية الوصول، فيما يلي أبرز النقاط من أسواق مختارة توضح التقدم المحرز في تلبية احتياجات مجتمع ذوي الإعاقة:

- طورت زين البحرين خدمة "تواصل"، وهي أول مركز اتصال بلغة الإشارة عبر الفيديو في المراكز الصحية الحكومية، حيث تم تطوير الخدمة لمنع التشخيصات الطبية الخاطئة للصم وضعاف السمع، بالتعاون مع جمعية الصم البحرينية، وفي العام 2024، وسعت هذه الخدمة نطاقها من خلال الشراكة مع الإدارة العامة للمرور، مما مكّن الصم والبكم من معالجة الاستفسارات المتعلقة بشؤون المرور، ويظهر هذا التوسع التزام زين البحرين بإزالة حواجز التواصل وتعزيز الوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية.
- تم إعادة تفعيل خط بسملة للصم والبكم التابع ل زين الأردن، مع دمج عملية جديدة في مراكز الاتصال لخدمة الأفراد بشكل أكثر كفاءة وإفادة، وتم تجديد خط بسملة+ بعد اجتماع مجموعة تركيز من حوالي 20 شخصاً أبكم مع فرق التجارة والاستدامة لدينا لتحسين تفاصيل ومزايا حزمة الخط، وكان هناك حوالي 300 مشترك في العام 2024.

عززت زين الكويت حزماتها الخاص للأشخاص من ذوي الإعاقة، وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل وتوسيع قاعدة عملائها، وكجزء من هذه المبادرة، تم تنظيم ورشة عمل "التكنولوجيا للجميع" لـ 15 مشاركاً من ذوي الإعاقات المختلفة، باستخدام مجموعة أدوات تدريب مهارات الإنترنت المتنقل من اتحاد ال GSMA... وكشف استطلاع ما بعد ورشة العمل عن الاهتمام بجلسات متابعة تركز على إصلاح واستبدال الأجهزة الذكية للأشخاص ذوي الإعاقة، واستجابة لذلك، تستكشف شركة زين الكويت التعاون مع بائعي التجزئة لخدمات الهاتف النقال لتقديم هذه الخدمات، حيث تخطط لدمجها في مبادراتها للأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2025.

• دعمت زين العراق 97 طالباً من ذوي الإعاقة البصرية من خلال توفير حزمة بيانات شهرية بسعة 100 جيجابايت، وهدفت هذه المبادرة إلى تعزيز وصولهم إلى الموارد التعليمية على منصات ال YouTube، وساعدهم ذلك في الاستعداد لأداء الامتحانات المدرسية النهائية.

المرأة في التكنولوجيا:

تواصل زين توسيع برنامجها "المرأة في التكنولوجيا" عبر كافة عملياتها، حيث أظهرت التزاماً قوياً تجاه تمكين المرأة في قطاع التكنولوجيا، ففي العام 2024، أطلقت الشركة بنجاح النسخة الرابعة من البرنامج، بتدريب 468 مشاركاً عبر خمس دول تشمل الكويت، البحرين، العراق، الأردن، والسعودية، ومع تطور البرنامج، قامت كل من عمليات زين بتكثيف الجدول الزمني وهيكل البرنامج لاستيعاب العدد المتزايد من المتدربين.

إجمالي عدد النساء المُدرّبات	العام
384	2022
408	2023
468	2024

جيل الشباب

تدرك زين أهمية تحقيق التوازن بين فوائد الرقمنة والحاجة إلى معالجة المخاطر المحتملة، خاصة تلك التي تؤثر على الأطفال... وفي هذا الإطار تتعاون الشركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الأطفال وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية والحكومات ومنظمات حماية الطفل، لمعالجة هذه التحديات بشكل شامل، ومن خلال الحملات التعليمية والشراكات مع الجهات المحلية، تسعى زين إلى تعزيز الوعي بالسلوك المسؤول عبر الإنترنت وتهيئة بيئة رقمية أكثر أماناً.

سلامة الأطفال على الإنترنت:

تحرز زين تقدماً في مذكرة التفاهم الممتدة لثلاث سنوات مع المنظمة الدولية لخطوط مساعدة الأطفال (CHI) لتعزيز خطوط مساعدة الأطفال عبر نطاق عملياتها، وفي عامها الثاني الآن، نجحت هذه الشراكة في حشد وتسهيل وتحسين فعالية هذه الخطوط داخل أسواق زين.

الشركة	التقدم المحرز في العام 2024
البحرين	وقعت زين البحرين مذكرة تفاهم مع مكتب خط المساعدة البحريني، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، لتحديد المبادرات الاستراتيجية للشركة لخلق قيمة مشتركة، وهذا العام، أضافت الشركة خدمة دردشة على واتساب إلى خدمات خط المساعدة، مما عزز إمكانية الوصول لجميع المستخدمين، خصوصاً للأطفال الذين قد لا يتمكنون من الاتصال في أوقات الأزمات.
العراق	تتطلع الشركة إلى الاستثمار أكثر في برمجيات خط المساعدة، مع ذلك، فإن المبادرة معلقة حالياً في انتظار مزيد من التوجيهات من الحكومة.
الأردن	واصلت الشركة شراكاتها المجددة لمدة خمس سنوات مع مؤسسة نهر الأردن، وكجزء من التعاون، أخذت زين الأردن زمام المبادرة لإجراء تدريب التحصين ضد الإجهاد، بالإضافة إلى ذلك، تم عقد جلسة تدريبية أخرى حول العلاج السلوكي المعرفي على مدار أربعة أيام، بإجمالي 50 ساعة تدريبية، وشاركت الشركة أيضاً في العديد من حملات التوعية حول خط المساعدة، التي حققت ما مجموعه 15900 مشاهدة عبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها.
الكويت	تعاونت زين الكويت مع البرنامج الوطني الكويتي لحماية الطفل (KNCPP) لإطلاق حملات توعية مستمرة تركز على حماية حقوق الأطفال، وبعد إطلاق العديد من الحملات، تحسنت جودة خدمة خط المساعدة من 50% إلى 83% بين شهري مايو ويونيو، مع زيادة المكالمات التي تم الرد عليها بنسبة 13% بعد الحملة، وأدى فيديو توعوي تم الترويج له على منصة الإنستغرام وفي المستشفيات إلى زيادة المكالمات بنسبة 25% بحلول شهر سبتمبر.
السعودية	رفعت زين السعودية الوعي بخط المساعدة واستضافت فعاليات متنوعة مع الأطفال لغرس أهمية السلامة الرقمية والسلوك المسؤول عبر الإنترنت، تهدف هذه الجهود إلى خلق مجتمع أكثر أماناً ووعياً، وبعد استضافة العديد من الفعاليات في الأماكن العامة، وزعت الشركة أكثر من 1,100 هدية على الأطفال، مما غرس فكرة خط المساعدة بشكل مبهج للأطفال.
السودان	للأسف... تم تدمير مكاتب خط المساعدة في السودان، مما دفع الشركة إلى اتخاذ تدابير استباقية لضمان حقوق الأطفال، وبدأت زين السودان في الاتصال بمختلف وكالات الإغاثة لإعادة إنشاء خط مساعدة في منطقة مختلفة وإعادة تشغيل البرنامج.
جنوب السودان	خطوط مساعدة الأطفال غير متوفرة في جنوب السودان، مع ذلك، واصلت زين توجيه الاتصالات الاستراتيجية لمناقشة إنشائها مع الأطراف المعنية في عام 2024.

محو الأمية الرقمية

- بالتعاون مع اليونيسف، قامت زين الأردن بتطوير منصة التعلم B12، مما أفاد 24,000 طالبت من خلال تحسين الوصول إلى التعليم الجيد، وتدعم منصة B12 التعليمية داخل الفصول الدراسية وعن بُعد من خلال نظام إدارة تعلم حديث يهيئ المدارس لتلبية الاحتياجات التعليمية المتطورة، وتعكس هذه المبادرة التزام زين بمبادرات التحول الرقمي، وتوسيع الوصول إلى الإنترنت، وتعزيز التقدم المجتمعي، مع تعزيز قيادتها في قطاع التعليم.
- منذ العام 2022، تعاونت شركة زين السعودية مع منصة "أغاب" و"مدرسة كود فنلندا"، حيث تهدف هذه الشراكة الاستراتيجية إلى سد فجوة التعليم الرقمي في جميع أنحاء المملكة ودعم توطين التعليم الرقمي، وحتى الآن، قام البرنامج بتدريب 700 معلماً، مما أفاد أكثر من 28,000 من الشباب، ومن خلال التركيز على مهارات البرمجة، يوفر البرنامج شهادات للمعلمين الذين يكملون الدورة ويجهز الشباب بالكفاءات الرقمية الأساسية، مما يساهم في إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل في عالم تقوده التكنولوجيا.

بطالة الشباب

- أطلقت زين السودان برنامج تدريب مهني لمعالجة بطالة الشباب والنزوح الناجم عن عدم الاستقرار السياسي في السودان وتجهيز الأفراد بالمهارات العملية التي تعزز قابليتهم للتوظيف، وقد تم تقديم البرنامج بالكامل بشكل شخصي ومصمم لتلبية متطلبات السوق، حيث يوفر تدريباً عملياً في مجالات مثل إصلاح الهواتف النقالة، واستكشاف أخطاء الأجهزة الإلكترونية وإصلاحها، وغيرها من المهارات التقنية، وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع شركاء خارجيين، وكان يركز على سبل العيش المستدامة والمرونة الاقتصادية، ومنذ بدايته، نجح البرنامج في تدريب 800 فرد في مصر والسودان، مما أكسب المشاركين بالمهارات اللازمة للحصول على وظائف ذات مغزى.
- قدمت زين العراق مسابقة مهارة Tech كجزء من جهودها لمعالجة بطالة الشباب، وعلى مدار ثلاثة أشهر، تلقى 30 طالبت من خمس جامعات تدريبات في أتمتة البيانات، الخدمات الرقمية، أبحاث التسويق، وتطوير حلول تقنية لمواجهة التحديات في قطاع التعليم، ولم تعزز هذه المبادرة المهارات التقنية فحسب، بل شجعت أيضاً بيئة ريادة الأعمال، مما ساهم في تمكين المشاركين من بناء حياتهم المهنية والمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم.

